

بما فيه كماله من نظمها اقتضا مشروطية العمل للكفا
وبه قال السافعي وغيره فلا يجوز إخراج هذا التعميم
ظاهره الإبريل قال المصنف ولا يجازي ما من
رواية مخرج أبي عوانة قال للرجل اجعل صيام رمضان أحسن
كما سمعت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حتم في حيزان القضية
في جليل انتهى وهو ولو من جوار ابن الصلاح بأن هذه لا تقاوم
رواية مسلم السابقة لها وإن لم تقاومها هي صحيحة أيضا في الجمع
بينهما أو في من الغلظة أحدهما واستفيد من بنا الإسلام على من
ما هو معلوم في البيت لا يثبت دون دعايته أن من تركها كلها فهو
كافر وكذا من ترك الشهادتين أذهبا الأساس الكلي الحامل لجميع
ذلك البناء ولبقية تلك القواعد كما استفيد من أدلة أخرى
كالخبر الصحيح أن رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة
سنانه الجهاد فالمراد بالإسلام فيه الشهادتان بدليل سببه
بما لا يؤمن ترك غيرهما فانه إنما يخرج عن الإسلام بقدر ما
تركه في بقا البناء حينئذ ويدخل في الكفر لا
مجرد وجوبه على حمل الأكره خبر من أهل الجليل
والكفر ترك الصلاة وخالف أحمد

تاركها مطلقا وبالف اسحاق فقا اجماع اهل العلم
 وادعية عليه جمهور اهل الحديث واجرت طائفة ذلك في
 ثلاثة وهو رواية عن احمد واختارها طائفة من
 اصحابه وبعض المالكية بخلاف متعلق الايمان السابق في
 حديث جابر فان ترك واحد منه كفر وعلم مما قدمته في الكلام
 على حقيقة الاسلام والايمان ان من اتاها من كامل ومن
 تركها كافر كامل ومن ترك الاسلام وحده فاسق يسمى
 ناقضا ومن ترك الايمان وحده منافق يسمى مسلما ظاهرا
 بغير هذا الحديث وان كان مطلقا في الايمان الا انه
 ثبت عمومها في وجوب تكرار تلك الاركان مرادنا اخرى
 تفصيله وهي اشهر نكتة عن ذكرها الخرج البخاري
 في الايمان والتفسير باعيا ومسلم في الايمان والنجاشية
 وهو حديث عظيم احد قواعد الاسلام وجوامع الاحكام اذ
 فيه معرفة الدين وما عليه وعليه يجمع اركانها كلها
 عليها في القرآن وهو في ضمن حديث جابر فلذلك
 التفتنا بما ذكرنا في الحديث الرابع عن عبد الرحمن
 بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول

فيه
 عليه

الحبيب المذنب وسيد ابن مدركة وكان ابن مسعود سائفا
في الجاهلية عبد الحارث بن زهير وأمه عبد قيس
أسلم قبل مجيئها بمكة سادس سنة لما مر به صلى الله عليه وسلم وهو
عنه العقب ابن أبي معيط فقال له يا غلام هل من لبن قال نعم
ولكني مؤمن قال هل من شاة لا ينز وأعليه الفحل فأتاه بها
فمسح ضرعها فنزل لبن فحلبه في إناء فشر منه وسقى أباه بكر
ثم قال للضرع اقلص فقلص ثم هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة
وشهد بدرا ويوم اليمام والمناجاة وكان صلى الله عليه وسلم
وكان صلى الله عليه وسلم يكرمه ويدينه ولا يحجبه فلذلك كان كثير
الوقوف عليه صلى الله عليه وسلم ويمشي أمامه ومعه ويسير إذا
اعتسل ويوقظ إذا نام ويلبسه لعلية إذا قام فإذا جلس
أدخلها في ذراعيه وكان مشهور بين الصحابة بأنه صاحب سر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسواكه وتعليه وظهوره في السفر
وبشره صلى الله عليه وسلم بالجنة وقال رضي الله عنه لا منى ما رضي لها
ابن أم عبد وسخط لها ما سخط ابن أم عبد وكان يشبه رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سمته ونعمته فكانت خفيف اللحم
الأدنة مخفقا قصيرا ج

من حديثه قال صلى الله عليه وسلم لا رجل عبد الله
 أثقل من أحد ولي قضا الله وماله خلاصه
 من راجع خلافة عثمان ثم رجع إلى المدينة فأتى بها
 وقيل بالكوفة منه اثنتان وثلاثين عن يضع وثبتت في
 عليه الزبير بالليل ودفعه بالبيع بأبصار له بذلك لكونه
 صلى الله عليه وسلم كان قد أخ بينهما روى له ثمان مائة حديث
 وثمانية وأربعون حديثاً أخرجهما أربعة وستين وألف
 البخاري بأحد وعشرين مسلم خمسة وثلاثين وعن خلفاء
 الأربعة وكثرون من الصحابة من بعدهم روى عنهم
 إلى حديثنا أي أنشأنا خيراً حادثاً وهذا أصلاً لما استعمله
 المحققون من أن حديثاً لما سمع من الشيخ وأخبرنا لما قرئ
 عليه وأنها لما أجازة على الخلافة في ذلك سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو الصادق في جميع ما يقوله إذ هو
 الصدوق المطبوع للواقع المصدق فيما يوحى إلى الله
 بالتميم بالصدق والله الذي يصدق فيما وعد به وأمع
 بما كلفنا إذ يلزم من هذا ما أخرجهما من ذلك خواص صياد
 فهو كذا في مكدوب وما في النسخة صلى الله عليه وسلم

صادق وكاذب وتلويح على ما قاله خلط عليك
 بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم
 بني آدم واحد بمعنى واحد لا بمعنى اجد الله للعموم ر تلك
 لا تسعمل الا في النفي نحو لا احد في الدار اصله وحده قلبك اوة
 المفتوح همزة على غير قياس بخلاف المضموم كوجوه واخره
 فانه مقفيس والمكسور كوسيلة واسا ولا فانه قيل سماعي
 وقيل قياسي الجمع اي يضم ويحذف خليفه اي مادة خلقه وهو
 الما الذي يخلق منه في بطن اي رحم امه اربعين يوما حاله
 كونه اي منيا في مدة الاربعين فجمع في مكانه في الرحم
 يتخمر حتى يتغير للخلق او ضم متفرقة لان المني يقع في الرحم
 حين انزاجه بالقوة السكوانية الدافعة فيجمع الله تعالى
 في محل الولادة من الرحم في هذه المدة ودليله ان جاء في
 بعض طرق هذا الحديث عن ابن مسعود كماله اخرج ابن ابي
 حاتم وغيره تفسير ذلك الجمع بان النطفة اذا اوقعت في الرحم
 قال الله ان يخلق منها بشر طار في شدة المرأة تحت كل
 فروع شعر ثم مكث اربعين ليلة ثم يصير منها في الرحم وذلك
 جمعها وذلك وقوله

قد
 ظهر وجهه واجمع

متفرقا

امر عند الطبراني وابن قنفذ يسند عن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى اذا اراد
 ان يبعث في الامم رجلا طار ماؤه في كل عرق يحضر
 منها فاذا كان يوم السابع جمعه الله ثم احضر كل عرق
 له دون آدم في اي صورة ما شاركبك ويشهد لهذا المعنى
 قوله صلى الله عليه وسلم لمن قاله ولدت امرأ غلاما اسود
 لعله اسود برغبة عرق ثم عقب هذه الاربعة يكون في
 المحل الذي اجتمعت فيه النطفة غلقة وهي قطعة دم لم
 يقبس مثل ذلك الزمن الذي هو اربعون عقب الاربعة
 الثانية ثم يكون في ذلك المحل مضغة اي قطعة لحم قد مر
 بمضغ مثل ذلك الزمن وهو اربعون يوما ثم بعد
 انقضاء الاربعة الثالثة يرسل الله الملك اي الموكل بالرحم
 كما يأتي وظاهره هنا ان ارساله انما يكون بعد الاربعة
 الثالثة لكن في رواية اخرى الصحيح يدخل الملك على المضغة
 بعد ما تسفر في الرحم اربعين يوما وفي اخرى او خمس
 واربعين ليلة فيقول يا رب اسئله امر سعيد وفي اخرى
 اذا مر بالنطفة بعد ان

فصبرها وخلق سمعها وبصرها وجلدها وحبها وكرها
ان النطفة تقع في الرحم اربعين ليلة ثم يستور عا
وفي اخرى ان ملكا موكلا بالرحم اذا اراد الله تعالى ان
يخلق شيئا ياذن الله تعالى ليضعه واربعين ليلة وذكر الحد
وفي اخرى عند الشيخين ان الله تعالى قد وكل بالرحم ملكا
فيقول اي رب نطفة اي رب علقه اي رب مضغه وجميع
العلماء ينها بان الملك ملازمه ومراعاة حال النطفة
فيقول وقد النطفة يا رب هذه نطفة وكذا في الاخرى
فكل وقت يقول فيه ما صارت اليه بامر الله تعالى وهو
اعلم سبحانه وتعالى واول علم الملك بها ولدا اذا صارت
علقه وهو عقب الاربعين الاولى وحينئذ يكتب الاربع
الاية على ما ياتي فيه ثم له فيه تصرف اخر بالنسبة الى المتكر
او المختلف باختلاف الناس على ما ياتي ايضا قال القاضي
وعنه والمراد بارسال الملك في هذه الاشياء امر بالنظر
فيها بهذه الافعال والا فقد صرح في الحديث بان ملكا
بالرحم وانه يورثه برب نطفة الى اخره فينفخ فيه الروح
عن يحيى بن الاسود هو من اهل السنة والخلاف

في كنهه ولفظ مشترك بين عدة معاني قال القاصي
 من المصنف وغيره وظاهر الحديث ان الحكيم ينفخ الروح
 في المصحف وليس مراد بل انما ينفخ فيها بعد ان تتشكل
 ابن آدم وتتصور بصورة كما قال تعالى فخلقنا المضغ
 عظاما فلكسونا العظام لهما ثم انشأنا ههنا خلقا اخر ينفخ
 الروح فيه انتهى ولكن نقول ليس ذلك ظاهرة وانما ظاهر
 ان الارسل بعد الاربعين الثالثة المقضى اسم المضغ
 بانقضاءها وتلك البعد لم تجدد فيحتمل انه بعد
 الاربعين الثالثة تصوير في من يسير وبعد تصوير
 يرسل الملك لنفخ الروح ثم رآيت القوي في المفهم صرح
 به عما ذكرته من ان التصوير انما هو في الاربعين الرابع
 تكون التصوير في الاربعين الثالثة او بعدها على ما نقل
 فينا فيه روايات اخر عقب الاربعين الاولى واجاب القاض
 بان هذه الروايات ليست على ظاهرها بل المراد ان
 ذلك يفعل في وقت اخر لان التصوير عقب الاربعين الاولى
 ثم هو في عادة وانما يقع في الاربعين الثالثة مبداء
 المضغ كما مضت عليه الآية "تكون فخلقنا المضغ عظاما

وفيه نظروا ان الله الصنف وغيره عليه بان يحرق صور
يستند على من يعطاهم فلا دليل في الآية لما ذكره
من ان الجمع بانه عقب الاربعين الاولين في سل المند
تلك الغلة تصوير اخفيا ثم يرسل الملك في مدة المضغ
او بعدها على ما مر في صورها تصوير اظهارا مقارنا لخلق
عظمها ونحوه فتأمل في ذلك فاني لم ارم ان اري صرح به
مع ان الجمع لا يتم به او يقال ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص
فمنهم من يصور بعد الاربعين الاولين ومنهم لا يصور الا في
الاربعين الثالثة او بعدها ثم رايت في رواية لمسلم ما
يدفع الجمع الاول وهي اذا امر بالنطفة ثنتان واربعون
ليلة بعد الله اليها ملكا فيصورها وخلق سمعها وبصرها
ولحمها وعظامها ثم يقول يا اذكر انا اني فيقضي ربك ما يسئ
ويكتب الملك ثم يقول يا رب رزق فيقضي ربك ما يسئ
ويكتب الملك ثم يخرج بالصنف في يده فلا يزيد وينقص
ففيها التصريح بان خلق العظم بانه عقب الاربعين
الاولي فانا حملنا خلقه على ان يكون بعد الاربعين

الله

الى على تمامه امكن ما ذكرناه من الاول والاخر
 مع الثاني من راي بعضهم ذكرها بوجوب ذكره من
 حيث قال بعد رايه مسلم المذكرة فاولى
 بعضهم على ان النطفة اذا صار علقته الى اجزا فيجعل
 بعضها للجلد وبعضها للحم وبعضها للعظم فيقدر ذلك
 كله قبل وجوده وهذا خلاف ظاهر الحديث بل ظاهره انه
 يصورها ويخلق هذه الاجزا كلها وقد يكون ذلك بصورة
 وتقسيم قبل وجود اللحم والعظام وقد يكون هذا في
 بعض الاجزاء دون بعض ومن رايه في تفسير الجمع
 التقضي ان التصوير يكون في يوم السابع وهو مذهب
 لقصورهم بان المني اذا نزل الرحم ازبد واخرج منه
 وسبعة وفيها تصوير من غير استمداد من الرحم ثم يسمد
 منه ويقتل اخطوطه ونقطه بعد ثلاثة ايام ثم له
 سبعة ايام وهو خامس العلوق ينقل الدم الى الجرح
 فيصير علقته ثم يظهر تميز الاعضاء وينتج بعضها عن
 بعضها بعض وقت طوبى النخاع ثم بعد سبعة ايام ينفضل
 البراءة عن المنك الاطراف الاصابع قالوا وكل

المذكر يقسم

ملة ٢
 يتصور الذكر في يومين والرمضان المعدل في تصور
 الجنين خمسة وتكون يوما وقد يتصور في خمسة وأربعين يوما
 واجاد بعضهم بجواب آخر غير ما قدمناه في كل حديث
 المتن على ان الجنين يغلب عليه في الاربعين الاول وصف
 المني وفي الاربعين الثانية وصف العلقه وفي الثالثة وصف
 المضغه وان كان خلقته قد تمت وتم تصويره وفروا به
 في سندها السدي وهو مختلف في وثيقه عن ابن مسعود وجماعة
 من الصحابة رضي الله عنهم ان التصوير لا يكون الا بعد ثمانين
 يوما وله احد طوائف من الفقهاء وقالوا اقلاما يتبين فيه
 خلق الولد احدى وثمانون يوما لانه لا يكون مضغه الا في الاربعة
 والثلاثين ولا يتحقق قبل ان يكون مضغه فقيبه قال
 لزوجه ان كنت حاملا فانت طالق فولدت لدون سنة اشهر
 من التعليق طلقت سواء كان يطاؤها ام لا التحق الحمل
 حينئذ عند التعليق لان اقلامه سنة اشهر وناربع
 ابر الرفعه فيما اذا كان يطاؤها بان كمال الولد ونفخ
 الروح فيه في ربيع اشهر كما شهد به الخبر فاذا انقضى
 الخمسة مثلا احتمل العلقه وله ثلث الغلظه قالوا السنة

انما في شجرة الحياة النور ^{الذي} ~~عن~~ ^{عن} ابو زعيم
 ان الخير ليس فيه ان النفع يكون عقبه ربعة فان لفظه ثم
 الملك فيفتح فيه الروح وتبدل على تراخي امره
 بذلك ومثله مجهول لكن لما استنبط الفقه من القرآن ^{ومدته}
 اي من آية وحمله وفصالة ثلاثون شهرا مع والولادات ^{طعن}
 اولادهم حولين كاملين ان اقل مدة الحمل ستة اشهر علم انها
 مدته وان نفع الروح عندها انتهى وفي ادعائه ان هذا الا
 ستنباط يدل على ان النفع عند الستة اشهر وقفة بل لا دلالة
 له على ذلك بوجه كما هو ظاهر مما مر وما سياتي والاولى ان
 يقال ان ثم دل على التراخي ولا يعرف مدته ولا انها تختلف
 باختلاف الاولاد فانيط بالامر المحقق وهو ستة لان العصمة
 ثابتة يفتن فلا يرفع الاب فاندفع قول ابن الرفع ان انت
 الخمسة مثلا احمل العلوق به بعد التعليق ووج
 اندفاعه ان كلاهما ^{٧٠١} والعصمة وانما يرفعها
 محقق او مظنون وكلاهما متوقف ههنا ولذا لم يذكر في
 شرح الارشاد في اطلاق قال القاضي ^{٧٠٢} وانما يختلف ان
 نفعها انما يكون ^{٧٠٣} يوم عشرين يوما واقف العلم على ان

فإن الروح لا تكون إلا بعد أربعة أي عقبها كما صرح
ماعة وخبر أحمد المصنف بأن الأربعين الرابعة
وهو العظام ثم بعد ذلك ينفخ الروح ضعيف قائم
وهو طوط بلا شك فالتفكير ما ينفخ بعد الأربعين الثالثة
أبو عباس أنها تنفخ بعد أربعة أشهر وعشرة أيام لكن في كفاية
نظر لكن أخذنا أحمد ووضو في الخامس وحركة الجنين
في الجوف قد بينه غالباً الذكر النفي قبل وهذا حكمته كونه
الوفاء أربعة أشهر وعشرة أيام بالشرع في الخامس
غير ظهور حمل يتبين برأها منه والعشر احتياط وإن الروح
يخرج فيها كما قال ابن السكيت تبعه أحمد وروى عن أبي عباس
رضي الله عنهما وهذا الكتاب غير كتاب المقادير السابقة
على خلق السموات والأرض بمئتين الف سنة كما في خبر مسلم
ويعود من أن السقط لا يصلح عليه حتى يبلغ تكدر المدة
لأنه قبلها جماد ومعنى نفخة الروح أنه سبب خلق الحياة
عند كونه وصفاً إخراج الروح من الرحم من الف في يتصل
بالنفخة في يمين هذا غير موثراً شيئاً وما يحدث عنه ليس
بذلك بل إن الله تعالى فيهم معروف في ونسب الخلق و

والنصير

والتصور اليه فيما مر محاجة لانه في التصوير
 المشكك يا فدا الله بالافعال قال تعالى ولقد
 من تصورناكم وصوركم في حسن صوركم والايضا
 على هذا الترتيب العجيب مع قدرته تعالى على الخلق
 كاملا كسائر المخلوقات في اسرع من لحظة انما امرنا
 لشيء اذ اردنا ان نقول له كن فيكون كما مر من مريد السعة
 والاقلال قول لانه بمجرد تعلق الارادة به يوجد في اقل
 من زمن كن لو تصور ويمكن ان يقال في حكمته ما قالوا
 في خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام وهي
 العليم لعباده المتاني في امورهم او يقال حكمته اعلمهم
 الانسان بان حصول الكمال الظاهر المعنوي له انما يكون
 بطريق التدرج نظير حصول الكمال الظاهر له بتدرجه
 في مراتب الخلق وانتقاله من طور الى طور الى ان يبلغ الشدة
 فكذلك ينبغي له في ما لو كان يكون على نظير هذا
 المينوال والا كان راكبا من عميا وضابطا خطا عشوا
 الظاهر سنيار ان هذا الامر والكناية بعد الاربعين
 الفاتحة ورواه في ارجل واحد كرمه في بطن

ليشكلا

ارا من يوطا ثم يكون عا ثم يركب مضغته هذا
 حيث ان الله يملك في يوم من اربع كلمات حكيمة
 واحدا لعله وشي او سعيد ثم يفتح فيه الروح
 في ذلك لكن في رواية اخرى لمسلم وغيره ان كتابه
 تلك الامور عقب الاربعين الاولى وبه اخذ جماعة من
 الصواب وجمع بعضهم بان ذلك يختلف باختلاف
 الناس فمنهم من يكتب له عقب الاربعين الاولى ومنهم
 من يكتب له عقب الاربعين الثالثة ولعل الجمع بهذا الاولى من
 قول القاضي عياض وان اروة المصنف لم يبعث وما
 بعده على الجمع ومعلقاته لا على ثم يكون مضغته مثلا
 بل هو وتمر يكون علقه مثلا معترضان بين المعطوف
 والمعطوف عليه من قول غيره انما يكون مرتين مرة
 في الحما ومرة في بطن الام وظاهره رواية البخاري ان النسخ
 في الكتاب وفي رواية البيهقي فيل فاما ان يكون
 من نصف الرواية او المراد ترتيب الاخبار فقط لا ترتيب
 ما اخبر به رسول الاول في تقديم رواية البخاري لا يطابق
 وينبغي اربع كلمات في حد صحيح لانه بان خمس التلاته الاية
 والاية

معطوف

البيهقي

والانثى والمضع اى انثى و...
 انثى سقى امر سعيد وما عمرة وما انثى وما لصانته فيها
 المنه فاء اما الجسد دفن من حيث اخذ ذلك التراب
 بنا في لان الزيادة على تلك الاربع اعلم بها النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم بعد بكتب زايد باعادة الحار وقيل مضاعف وعله
 رواية اخرى رزقه قليلا او كثيرا حلالا او حراما
 ومن اى جهة ونحو ذلك وهو ما يتناول اقامة البدن
 وانما عه ولو حراما خلافا للمعتزلة والجله طويلا
 او قصيرا وهو ملة الحياة وعمله صالحا او فاسدا
 وفي رواية حذفه وشقي في الاخرة خبر مبتدا محذوف
 اى هو امر سعيد فيها والمراد بامر الملك بذلك اظهار
 ذلك وامره بانقاده وكتابته والافقضا وعلمه
 وارادته لكونه سابق على ذلك في الازل لعدمه وفي خبر
 عبد البر ان كتابته ما هو لا يكون بينه
 وفي حديث اخر يكتب ذلك في صحيفة وبن عيسى الولد
 الكتابية غير كتاب المقادير السابقة عن السوء
 والارض خمسين سنة كما في خبر مسلم وظاهره

ان احد كنه في ذكره وتحويزا لهم ان الاثر
يقوم ان كل شخص فومر فيه بهو الاربع
ان قيل واهل الحديث ايضا الامر بكتابة تلك
ليس مراد او انما المراد كما دلت الاحاديث الصريحة انه يوم
بذكر بعد ان يسأل عنها فيقول يا رب ما الرزق ما الاجل
ما العمل وهل هو شقي او سعيد فمن تلك الاحاديث ان
النطفة اذا استقرت في الرحم اخذها الملاك بكفة ويقول
يا رب اذكر ام اني شقي ام سعيد ما الاجل ما العمل ما الاثر
باي ارض فيقال له انطلق الى ام الكتاب اعي اللوح المحفوظ
وقد يطلق على العلم القديم وليس مراد اهنا لا نذكر لك
لا يطلع عليه غير الله تعالى فانك تجد قصة هذه النطفة
فيطلق فيجد قصتها في ام الكتاب تخلق فتاكل ثراها
وتطائرها فاذا اجابها قبضت قدفت في المكان الذي
قدر لها وفي اخرى انه ينفخ في محفلة او غير محفلة
فان كان غير محفلة قدفتها الارحام وما وان قيل محفلة
قال يا رب اذكر ام اني وكر ما مر واستقر ارضها
علقة ومضغة لانها قبل ذلك غير متممة فلا توجد

على عدم اعتبارها
في بعض الروايات

بأنه في سميته "سنة" نقطة باعتبارها ما
وأعيد من عدم اجتماعها قبل صير
لا يدار على القايها حكم مادام نقطة لا يثبت
بها أمية ولا ولا تنقضي بها علة قال الخنابلة
ولا يحرم التسبب إلى القايها لأنها لم تنعقد بعد وقد لا
تنعقد ولا بخلاف العلة لا يجوز إسقاطها ولا
نعقادها أي وهو مغلب على الظن صيرورته كما ولدوا من
ثم جاء في بعض الروايات السابقة أن الملك لا يعلم النقطة
ولاحتي بصير علة وقول جمع من الفقهاء يجوز ما لم ينفخ
فيه الروح كالعزل ضعيف إذ لا جامع بينهما فإن غلب
ما في العزل تسبب إلى منع الاعتقاد فكيف يقاسم ولا
اعتقاد وما تصور ويؤيد ما قرأ من حرمة إسقاط
العلة قول المالكية يثبت به الاستيلاء فإذا راعا عليها
حكم الولد وهو مستأخر حرمة الإسقاط ولا ينافيها
يوم ثبوت الاستيلاء عندنا لأننا منعنا وإن معنا سميته
ولذا وحملنا كما لا يمنع حرمة إسقاطها أو به عند
بعض العدة بها اتفاقا بصوري أي وهو مغلب على الظن

م

الواقعة في صارت مضعة وشبه أربع فوائد متصور
 ان لها اذ لم يلد ولم يولد في القدر بها العدة
 بخلاف المية الولد لا تثبت الا بالقاء بصورة بظاهر
 التخطيط والفرق ان مدار العدة على تحقق براءة الرحم
 وهو متحقق بالقاء المضعة المذكورة ومدار امية الولد
 على القاء ما يسمى ولد او مالم يظهر التخطيط لا يسمى ولدا
 فثبتت المالكية بقضاء العدة وامية الولد بوضع العلة
 فما فوقها بعيدا ولا قرينة على الحمل حتى يرفع به العدة
 المحققة واحتماله مع عدم القرينة لا اثر له وامية الولد
 لم تثبت الا بوضع الولد وهو لا يسمى ولدا الا ان ظهر
 الصورة ولا يسمى حملا الا ان ظهر او قامت عليه قرينة
 فقبل لا يسماه فلا يدخل واولات الاعمال ونحوه قبل
 هذا الحديث ليقضى انه لا يسمى ولدا قبل براءة اشهر لانه
 سماء قبلها نطفة وعلوه من نطفة ولا شيء من ذلك ولدا
 لغة ولا عرفا فلا يثبت به امية الولد ولا يقال انه مشد
 من الولادة في الخروج من الرحم لانه يلد عليه صبر و
 ام تدور النطفة والقول به بعيد عن دليل الشرع

قيد

ذكر

م

وَأَدَّاجِمًا لِبَعْضِهَا إِلَى صَدِيرِ رُوحِي أَنَا وَلَمْ يَكُنْ
يَعْرِضُ عَلَى عَقْصِهَا وَتَشْوِءُ إِلَيْهِ وَلَوْ سَبَّحْتَ صَبْرًا
تَسْبِيحَهُ وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ قَبْلَ الْآرْبَعَةِ مَنُوعَ بَلَدٍ وَبَدْرٍ
مَا شَرَطْنَا فِيهِ نَفْسًا سَمِيَّ بِعَرَفٍ بِخِلَافِ النُّظْمَةِ لَا تَسْمَاءَ
مُطْلَقًا وَكَذَا الْعَلَقَةُ وَضَمَانُهُ بِالْجَنَابَةِ نَظِيرُ مَا فِي الْعِدَّةِ
وَقَالَ عَلَى كُرْسِيِّهِ وَجْهَهُ لَا يَضْمَنُ حَتَّى تَقْضَى الْأَطْوَارُ السَّبْعَةُ
الْمَذْكُورَةُ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ السَّلَامَةُ وَالْعَلَمَةُ وَالْمُضْغَةُ ثُمَّ
الْعِظَامُ ثُمَّ كَسَوْنَهَا لِحْمًا ثُمَّ انْشَأَهَا خَلْقًا آخَرَ فَوَاللَّهِ الَّذِي
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فِيهِ الْمَخْلُوفُ مِنْ غَيْرِ اسْتِخْلَافٍ وَلَا كِرَاهَةٍ فِيهِ إِذَا كَانَ لِعَدَّةٍ
تُبَاكِدُ أَوْ تَرْهَبُ أَوْ تَعْجَبُ كَهَذَا فَانْزِلْ الْعَرَادَ اتَّعَجَبَ مِنْ شَيْءٍ
اقْسَمَتْ عَلَيْهِ وَزَادَ الَّذِي إِلَى آخِرِهِ لِمَنَاسِبَةِ الْمَقَامِ فَانْزِلْ تَعَالَى
الْمَقْرُونُ بِالْأَلُوْهِةِ الْمُسْتَلَفَةِ لَا تَفْرَادُهُ بِخَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ
مِنْ حَيْرٍ وَتَرْهَبُ عَنْهُ فِيمَا مَرَّ الْإِيمَانُ بِالْقَدِيرِ مِنْ ثُمَّ كَانَتْ هُنَا
الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ مَا خُوِّدَ الْعَدْرُ نَحْوًا هَدِيَّةُ السَّبِيلِ
إِذَا شَاكَرُوا أَوْ مَا كَفُورًا مِنْ يَهْدِي إِلَيْهِ فَهُوَ الْمَهْدِيُّ وَمَنْ يَضَلُّ
فَلْيَرْجِعْ إِلَى مَنْ شَاءَ وَاحَادِثُهُ كَحَدِيثِ مُحَاجَّتِهِ مِنْ مُوسَى
وَحَدِيثِ كُلِّ مَسْرُورٍ لَمَّا خُلِقَ لَهُ وَحَدِيثُ أَعْمَالِهِ أَعْلَامُ مَا

م

لا يعمل بعمل الجنة حتى ما يكون بالجنة
 العت حتى ينزل ومنها الاناء هير باب التمثيل معرب
 في علمه ان فهو تمثيل القرب من موته ودخوله عقبه حلة
 تلك الذين اي ما بقي بينه وبين ان يصلحها الاكن بقي بينه
 وبين مقصده ذراع فيسبق عليه الكتاب اي المكتوب له في
 بطون امه مستند الى سابق العلم الازلي فيه ويصح بقاؤه على
 مصدره فيعمل بعمل اهل النار فيدخلها فيعمل على ما
 مهله صلى الله عليه وسلم من كتابه السعادة والشقاوة عند
 فتح الروح مطابق لما في العلم الازلي لبيان ان الخاتمة
 انما هي اعملى وفق تلك الكتاب ولا عبرة بظواهر الاعمال قبل
 بالنسبة للحقيقة وان اعتبر بها من حيث كونها علامة كما
 يأتي بسلطة اما الكفر فيكون دخول خلود واما المعصية
 فيكون دخول تطهير قال القاضية وغيره وهذا نادرا جدا
 ليجز ان رجمي سبقت عظمي ومن يلية تغلب عظمي بخلاف ما
 نعه فانه كغيره فله الحمد والمنة على ذلك وان احسن العمل
 بعلمه انما هو انما يكون بينه وبينها الذراع
 عليه السلام لمعنى السابق فيعمل بعمل اهل الجنة فيدخلها

ليحكم القدر

١٤١
اي حكم القدر الجي عليه وهذا او قبله مستند الخلق
الدواعي والصواب فقل اما يصدر عنه تعالى الخبير
من نبت السعادة عن الله تعالى فبما الى خبر يحتم له
وعكسه بعكسه وفي بعض روايات هذا الحديث وانما الاعمال
بالخواصم والاعمال بخواتيمها وفي حديث صحيح اعملوا فكل من
لما خلق له اي فذو السعادة يسر لعمل اهلها وذا
لسقاء يسر لعمل اهلها وهذا ايضا فيه اشارة الى تقرير
كل في افعاله الى ما يرايه بحسب القدر الجاري عليه المستند
الى سابق العلم فيه بحسب خلق تلك الدواعي والصواب
فيه المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم قلوا الحق بين اصبعين
من اصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء فتصرفه تعالى في خلقه
اما ظاهر خرق العادة كالمعجزة او نصب الادلة كالاحكام
التكليفية واما باطن بتقدير الاسباب نحو ولولا عدم
الاختلاف في السعادة او عدم الدواعي والصواب نحو ذلك
في الكل فعملهم ويقلب اقدارهم ثم انصرفوا صرف الله
قلوبهم فامقل القلوب ثبت قلبي على دينك وطاعة ومعنى
بعكسه الاعمال للسعادة والشقاوة الدال عليها الحديث

ان تعالوا خلق في ربهم طباء بخير والشر فاعلموا
ليكن منهم من مقتضى طباعه المكون فيهم فلو اسعدهم
واشققهم اعتمادا على سابق علم وحكمته لكان في ذلك
عظاما وناغير متهم لكنه تعالى عادل في حكمته حكيم في عدله
والحكمة تقتضي اجتناب مظان التهم ولو من سخف العقول
فلو عذب بعضهم بموجع غير فيهم لانه مؤلف قد دفع هذه
التهمة بان كفهم حتى ظهر بعضيتهم عن طباعهم المكونه
فيهم من القوة الى الفعل وهذا هو سر قوله تعالى لتلا
يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله صلى الله عليه وسلم
في اطفال المشركين الله اعلم بما كانوا حاملين لكن الاصح
انهم في الجنة وانما اقتصر في الحديث على قسمين مع ان الاقسام
اربعة لظهور حكم القسمين الآخرين من عمل بعمل اهل
الجنة او الفار من النار والاخرة وقد اختلف اهل التحقيق
فيهم من راعى حكم السابية على ما نصب عينيه وفيهم
من راعى حكم الخاتمة والاول اوله لانه تعالى سبقه
الاول مسجود العالم ومشفقة ثم رايت على هذا النسب الخاتمة
عند ما بحسب صلاح العمل عندها وفساده على الخاتمة

سعادة الآخرة و آوتها والمبني ^{بمبني على المبنى}
 على ذلك الشئ فحمد السعادة أو الشقاوة ^{بغير من سبق}
 العزة ^{فهي إذا أوتى بالخوف منها والمراعاة لها} قال
 أبو المظفر السمعاني وسيل باب القدر في المستفاد من الأحاديث
 والآيات السابقة التوقيف من الكتاب والسنة فمن عدل عنهما
 لقياس وعقل ضل وناك ولم ^{بالمبايطين إليه قلبه}
 لأن القدر سر من أسرار الله تعالى صرت دونه استار
 اختص الله تعالى بها وحجبها عن عقول خلقه حتى لا ينسأ
 والمرسلين والملئكة المقربين قبل ولا ينكشف إلا بعد دخول
 الجنة وإذا حدث أن التوبة تقدم ما قبلها من الذنوب
 وإن من مات على خير أو شر دبرت عليه أحكامه نعم الميت
 فاسقاً حتى المسبية خلافا للمعتزلة وإن عمل من سبق في
 علم الله تعالى موته على الكفر يكون عمله صحيحاً مقرباً للجنة حتى
 ما يبقى بينه وبينها الأذراع وإن عمل من سبق في العلم موته
 غير الإسلام يكون باطلاً مقرباً إلى النار حتى يبقى بينهما أذراع
 لكن لا مطلقاً في هذين بل باعتبار ما يظهر لنا كأدركه أخير
 سلم أن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من

انها النار اما باعتبارها في نفس الامور ودولها في حيزها
 غير محسوس في الجنة شيئا مطلقا لانه كافر في الجاهن وما الثاني
 عمله الذي لا يحتاج لشيء صحيح والذي يحتاج اليها بان من
 حيث عدم وجوده هذا في صورته صورة خيرة واما
 ما عداه فلا يؤثر فيه الكفر بخبر اسلمت على ما سلف لكم من
 وانما العبرة انما هو لسابو القضا اذ لا تغيير ولا تبدل
 ويوافق حديث الشقي يشقى في بطن ابيه اي يظهر من حاله
 للملك او لمن شاء الله من خلقه ما سبق في علم الله الارزقي
 الاله الذي لا يقبل تغييرا ولا تبديلا من سعاده او شقاؤه
 ومن رزقه واجله وعمله الارزقي الملك كيف يستخرج ما عدا
 من علم حال النطفة ويقول يا رب ما الرزق ما الاجل قال
 فيقضى رزقه ما شاء اي يظهر من قضائه وحكمه للملك ما
 سبق به علمه ونفاته ارادة ويكتب الملك من اللوح
 المحفوظ كما مر ثم يخرج ماله بغيره من حال الغيبة عنها
 العالم احوال المشاهدة فيطلع الله تعالى عليها من شاء
 ملكه موكلين باحواله ليقوموا بها عليهم حسب ما سئل في
 صحتها ولا ينافي ذلك خبرنا الاعمال بالحوال لا

الشيخ

(نظا)

بطاعتها إنما هو لكون السابقة ^{في} غناه والخاتمة
 لله لنا فكانت ^{التي} دنا وإفلاها ^{بها} من
 الأشخاص ولا حوال ^{إلا} ينبغي ترك ^{العجائب} العمل والالتفات
 والركون إليه وإن يقول على كرم الله تعالى ورحمته والاعتراض
 بحسنه كما قال صلى الله عليه وسلم إن ينبغي أحدكم عمل الحديث لكن
 ثبت الأحاديث بالهوى عن ترك العمل والالتكال على ما سبق به
 القدر بل يتعين العمل كما قال صلى الله عليه وسلم اعملوا فكل ميسر
 لما خلق له وقال تعالى فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
 لليسرى واما من اجل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
 فيدعي التيقض لهذا فانه منزله قدم لمن لا علم عنده ولا يقين
 فان الشيطان واعوانه من النفس وغيرها وحوال الى الا
 نسان انه لا عبرة بالعمل وانما العبرة بالسابقة والخاتمة على
 ما مر فمن ساعدتم لا يصنع ^{اي} سر ترفه ومن سقى ثم لا
 ينفعه اي خير الكسبة فيصعب ظهور حجته وزخرفته وترك
 اعمال الخير وينهمك في قبائح الشر وما يرى المسكين ان هذا
 مؤوبه عليه واضلا عليه وعقوله عما وضعه الله تعالى من
 الدلالة على مسيبتها بل والمستلزم لها مادة وانما

انما هو محرم في كل عمل صالح في الدنيا وفي غايه المصداق
 انما هو محرم في كل عمل صالح في الدنيا وفي غايه المصداق
 اذ ارضى موته على الاسلام النجاه من الخلود في النار على ما فيه
 من خلاف لنحو العتلة واما جوزه لشي من الكالات فبعيد عنه
 فوجب عليه تحري الاعمال الصالحه وان يغلب الرجاء في الله وفضله
 بامانه اياها على الاسلام به على هذا التقدير يكون من ملوك
 الجنة وساداتهم فان فرض والعياذ بالله خلاف ذلك لم تظهر
 تلك الاعمال شي بل ربما خفت عنه فان الكافر معاقب على
 المعاصي مع الكفر فمن لا معاصيه له لا يعاقب الا على الكفر فقط
 فلا يصدر في الاعمال الصالحه بوجه بل ان الغالب بل المطرد
 تفعلها وجواز الكالات بسببها فاي حجة في العدول عنها
 فظهر ان تلك الحجة التي اقامها ابليس مما هي كلمة حق
 اريد بها باطل فافهم به تدبره فانه اهم ما يعني به
 المكلف ويجعله نصب عينيه والازالة القدم وندم حبه
 لا ينفع الندم اسأل الله دوام رضوانه وسوائه
 امين وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال ما من نفس
 مفقوسة الا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار فقال جل

فاسواله

باسم الله افند على كتابنا في عمل هذا العمل
 من سائر ما ذكره اما اهل السعادة في الدنيا
 اهل النسيئة واما اهل الشقاوة فييسرون العمل في
 الشقاوة ثم قد افادنا من عظمى وافى الايتين ففيه الكتاب
 سبق بالسعادة والشقاوة وانهما مقدران بحسب الاعمال
 فان كل ميسر لما خلق له من الاعمال التي هي سبب لها روي
 هذا المعنى عنه صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة رواه البخاري
 ومسلم وهو حديث عظيم جليل يتعلق بمبدأ الخلق والنهاية
 واحكام القدر في المبدأ والمعاد وان كان عمر بن عبد
 من زهاد القدر له من ضلاله وخرافته وجماعته وجماله
 وامامنا بينه الخطيب الحافظ وبرهن عليه من ان قول الله
 الذي لا اله غيره الى اخره من كلام امين مسعود فمرو عليه
 ورووا عنه مدرجا من قوله في رواية لا نقا ومروا به
 الصحيحين هذه الصحيح في رفعه وعلى التنزيل وان مدرك
 في قوله فلا ينسب اليه الا اللفظ واما المعنى فهو صحيح
 عنه صلى الله عليه وسلم من طرق صحيحة منها للبخاري انما الاعمال
 بالحوادث ومنها لابن حبان في صحيحها انما الاعمال بالنيات

كأنهم إذا قاموا طربوا بسفله وإنه أختبأ غلله خيرة
أهل الجنة ثم يحتمل به عمله جمل من أهل الجنة
الرفان الطويل يعمل أهل النار ثم يحتمل به عمله يعمل أهل الجنة
وأخرج لا عليكم أن تعجبوا بما قد جئكم به من قبل ربكم فتنة كبيرة
وأحمد والترمذي والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده كتابا فقال
أندرون ما هذان الكتابان قلنا لا يا رسول الله إلا أن نخبرنا
فقال الذي في يده اليمنى هذا كتاب من رب العالمين وفيه أسماء
أهل الجنة وأسماء أبياتهم وقبائلهم ثم أجمل على آخرهم
فلا يراد فيهم ولا ينقص منهم أبدا ثم قال الذي في شماله
هذا كتاب من رب العالمين وفيه أسماء أهل النار وأسماء أبياتهم
وقبائلهم ثم أجمل على آخرهم فلا يراد فيهم ولا ينقص منهم
أبدا فقال أصحابه فقيموا العمل يا رسول الله إن كان امرأ قد
فرغ منه فقال سيد دوا وقاربوا فان صاحب الجنة
له يعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل وإن صاحب النار
له يعمل أهل النار وإن عمل أي عمل ثم قال صلى الله عليه وسلم
بيده

فنبذها ثم قال يا ربكم ادقوا
 رزق في السعد
 وحديث البخاري في رجل الذي قاتل المشركين ابلغ القتل
 وقوله صلى الله عليه وسلم انه من اهل النار فخرج فلم يصبر
 فقتل نفسه فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل
 ليعمل لعمل اهل الجنة فيما يبذل الناس وهو من اهل النار
 وان الرجل ليعمل بعمل اهل النار فيما يبذل الناس وهو
 من اهل الجنة وفي قوله فيما يبذل الناس إشارة الى ان
 باطن الامر قد يكون بخلاف ظاهره وان خاتمة السوء
 تكون والعباد بالله بسبب سيئته باطنة للعباد باطنة عليها
 الناس وكذلك قد يعمل الرجل عمل اهل النار وفي حصة
 خير خفية تغلب عليه اخر عمره فتوجب له حسن الخاتمة وحكي
 عبد العزيز بن راود قال حضرت عند مختصر لقر الشهادتين
 فقال هو كافر بها فسأل عنه فاذا هو مد من حمركا وعبد
 العزيز يقول اتقوا الذنوب فانها هي التي اوقعته واخر
 احمد والنوفدي انه صلى الله عليه وسلم كان يكسر في دعائه
 يا هقل القلوب ثبت قلبي على دينك فقلت يا رسول الله اما لك

فنبذها
 خسر
 امرا
 هو

حيث يخاف علينا دار نعم ان القلوب
بين اصبعين من اصابع الرحمن
واخرج مسلم ان قلوب بني ادم بين اصبعين من
اصابع الرحمن عز وجل قلبها كيف تشاء قلب واحد
حيث شأتم قال صلى الله عليه وسلم اللهم مصر القلوب
قلوبنا على طاعتك الحديث الخامس من امر المؤمنين
اي والاحترام والتعظيم وحرمة النكاح دون نحو
والخلوة وكذا ساير امهات المؤمنين وهو صلى الله عليه
وسلم اب المؤمنين في الرافة والرحمة ونفي ثبوته في الابه
اريد به نفي ثبوت النسب والتبني ام عبد الله كناه
صلى الله عليه وسلم به بانه اختها اسماء عبد الله بن الزبير
رضي الله عنهم والبعده من قال بسقط الها عائشة الصديقة
بنت الصديق الحبيب رضي الله عنها
تزوجها صلى الله عليه وسلم مكره وهي بنت ست او سبع
جد تزوجه لسودة بشهر وقبل الهجرة بثلاث سنين
ودخل بها في المدينة بسؤال منصرفه من بدر سنة
اثنيتين من الهجرة وهي بنت تسع سنين وثمة في صلواته

عليه وسلم وهي ثمانية عشر سنة عاشت في
الرابعين سنة ثمانية مائة من الهجرة النبوية
لثلاث عشر ليلة من رمضان بعد الوتر صلى الله عليه
ابو هريرة لا مارية على المدينة حينئذ من قبله وان
روى لها الف حديث ومائتان وعشرة وقيل الف
وعشرة اتفاقا على ما به روى بعض أفراد البخاري
باربعة وسبعين ومسلم ثمانية وستين قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حدثني اي انشا واخبرني من قبل نفسه
وامرنا شائنا الذي نحن عليه وهو ما شرع الله تعالى وسوله
عليه الله عليه وسلم واستمر العمل به من ثم جازي واية ديننا
ويطلق في مراد به مصدر امر لكن هذا يجمع على الامر
هذا اشارة لجلالة ومريد رفعة وتعظيمه على حد ذلك
الكتاب وان اختلفا في الاشارة اذ تلك دلالة
على ذلك من هذا وقد نافي الاشارة به للتحقيق بالسر
مما ينافيه ولا يشهد له شيء من قواعد وادلة العامة
فهورد اي فرد ود على فاعله لبطالته وعدم الاعتداد
بما كان منافي لما ذكر لعدم مشروعيته بالكيفية ككثرة

الاسم وعلمه...
اوله...
فلا يتقبل الملك مطلقا على الاصح من خلاف طويل فيه
للعلماء اول زيادة على المشروع فيه في نحو الصلاة دون
نحو الوضوء ولا تركها منه ياتية كالصلاة بنحو مغصوب
او فيه كالجبال... والتدخيل بمغصوب والاعتكاف
مع اقتران كبيرة والصوم مع حوكذب والبيع مع نحو
النخس وغيره مما نهى عنه الامر خارج وهبه بعض الاولاد
على اري ضعيف في الجميع فالاصح الصحة لان الهبة في هذه
لا امر خارج بخلاف اللذات فانه مبطلها كدخ المحرم للصحة
وليسه الخف بلا عذر فلا يمسح عليه وجماع الصائم او الحاج
قبل التحلل اما لا ينافي ذلك بان يشهد بشئ من ادلة
الشرع او قواعده فليس يرد على فاعله بل هو مقبول منه
وذلك كبناء نحو الربط وحانات السبيل وسائر انواع البر
التي لم تعهد في الصدر الا وانها موافق لما جازت الشرع
من اصطلاح المعروف والمعاونة على البر والتقوى وكما
لتصنيف في جميع العلوم النافعة الشرعية على اختلاف

فنونها وتقرير فوائدها وكثرة المنافع وفرض
الملازم يقع وبها تفهيم الأوزان وال
على الإنسانيين والعموم وتتبع كلام العرب ثقبه ونظمه
وتدوين كل ذلك واستخراج علوم اللغة كالنحو والمعاني
والبيان والأوزان فذلك كله وما شاكله معلوم حسنه
ظاهر فائدة معين على معرفته كتاب الله تعالى وفهم معانيه
وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون مأمورا به وكترج
الأصول والفروع وما يحتاج إلى من الحساب
وغيرها من العلوم الآلية وكتابه القرآن في المصاحف
وضع المذاهد وتدوينها وتصنيف الكتب وفريديتها
وتبيينها وغير ذلك مما مر جمعها ومشتها إلى الدين بواسطة
أو وساطة مائة مقبول من فاعله متابع مدوح عليه ومن ثم
استخار كثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كما وقع في
وعمر وزياد بن ثابت رضي الله عنهم في جمع القرآن فان عمر اشار به
على بكره خوفا من اندراس القرآن بموت الصحابة لما كثر
فيهم القتل يوم اليمامة وغيره فتوقف لكونه صورة تدبر
ثم شرح الله صدره لفعله لانه ظهر له انه يرجع إلى الدين وأنه

غير خارج عنه ^{في دعوى يدعي ثابت وامر بالجمعة}
 قال ريف ففعل به ^{بسم الله صلى الله عليه وسلم}
 فقال والله انه الحق ولم ير ليراح ^{حتى شرح الله صدره}
 للذي شرح له صدرهما وكما وقع لعرضي الله عنه في جمع
 الناس الصلاة الفواج في المسجد مع تركه صلى الله عليه وسلم
 لذلك بعد ان فعله له ^{وقال اعني عمر نعم البدعة هي اي لا فساد}
 وان احدث ليس فيها رد لما مضى بل موافقة له لانه صلى الله
 عليه وسلم علل الترك بخشية الافتراض وقد زال ذلك
 بوفاته صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي رضي الله عنه ما
 احدث وخالف كتابا او سنة او اجماعا او اترا فهو البدعة
 الضالة وما احدث من الخير ولم يخالف شيئا من ذلك فهو
 البدعة المحمودة والحاصل ان البدع الحسنة تتفق عليها
 وهي ما وافق شئنا ^{والم يلزم من فعله محذور شرعي}
 وصحتها هو فرض الكفاية كتصنيف العلوم ونحوها مما
 قال الامام ابو شامة شيخ المصنف رحمه الله تعالى و
 احسن ما ابتدع في زماننا ما يفعل كل عام في اليوم الموافق
 ليوم مولده صلى الله عليه وسلم من الصدقات والمعروف

واظهار الزينة والرفاهية في كل ما فيه من الحسن
الى الفقراء لشعره صلى الله عليه وسلم وسببه
وفي قلبه علم الله تعالى على ما من به من اجاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ارسل الله رحمة للعالمين
صلى الله عليه وسلم وان البدعة المستترة وهي ما خالف شيئا من
ذكر صريحها والتزاما قد ينتهي الى وجوب التحريم تارة
والكراهة وتارة يظن انه طاعة وقدية فمن الاول الانتباه
الى جماعة يزعمون التصوف ويخالفون ما كان عليه مشايخ
الطريق من الزهد والورع وسائر الكمال المشهورة
عنهم بل كثير من اولئك اباحية لا يحرمون حراما للشيطان
عليهم احوالهم القبيحة الشنيعة فهم باسم الفسوق والكفر
اصق منهم باسم التصوف والفقراء ومنه ما عمم الابتلاء
من ترين الشيطان عليهم الله تخلق حايطا وعمود
وتعظيم نحو عن او حرا وشجرة لرجا شفا وقضا حاجة
وقبائحهم في هذا اظاهرة غريبة عن الايضاح والبيان
ومدحهم ان الصحابة مروا بشجرة سد قبل حين كانوا
المشركين تعظموها وينبطون بها اسلحتهم اي يعلقونها

فقالوا يا رسول الله اجمع رعاياك في يوم واحد
على امر عليه السلام الله اك هذا كما قال قوم
موسى جعل لنا الهام كما الههم الهة من انكم قوم تجهلون
يخرجون سنن من قبلكم ومن الثاني شأوه الشرع يخص
عبادة بر من او مكان او شخص او لا فيعمون بها جهلا
وظننا انها طاعة نحن صوم يوم السكرو التشريق والوصال
وغيرها كالوقيل الهمة لا تقصدوا في الارض قالوا انما
نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون
ومنه التعريف بغير عرفه عند جمع من السلف لكن استحسنه
اخرين منهم فحق امره الا في نحو ما يفعل بيت المقدس
لا فترانه بفساد كنية كانه عليه العلماء وهذه الصلاة
ليلة الرغائب وجميع من رجب وليلة النصف من شعبان
فهما بدعتان مذمومتان خلافا لما استحسنهما وحدث
موضوع كما نبه عليه المصنف رحمه الله في شرح المهذب
وغيره من قبله وبعده وردوا على ابن الصلاح رجوع
عن موافقتهم الى الانتصار لهما وابطلوا جميع ما استدلوا به
وهو كما قالوا وهو في الثانية على كنيها ما به ركعة باليد
فلهذا

قد هو الله احد وساعة في كل ركعة ثلاثون
 مرة قل هو الله واربع عشرة ركعة ثم يجزئ
 الفاتحة وقل بعد احد والمعوذتين كلا أربع عشر
 واية الكرسي مرة ولقد جاء رسول من انفسكم الاية ^{كلام}
 موضوع والكلام في خصوص احياها بالكيفية المشهورة
 بين العوام دون غيرها من اللبالي فلانها في ما جاء في ليلة
 شعبان كخير قومي اليها وصوموا نهارها وخبر الله تعالى
 يغفر ليلتها لاكثر من عدد شعر غنم كلب وخبر الله تعالى
 يغفر ليلتها للجميع الا المشرك او ساحن عليا في هذه الليلة
 عنيفة بالمرح وان اخرج الاول الترمذي ومن ثم قال ابن
 العربي ليس فيها حديث يساوي سماعه نعم اخرج البيهقي
 وغيره انه صلى الله عليه وسلم ليلتها وقال في هذه الليلة
 يكتب كل مولود وهاك من بني آدم وفيها ترفع اعمالهم
 وتترك ارزاقهم وانه قال ان الله في هذه الليلة اعتق
 من النار بعدد شعر غنم كلب قالوا في اسنادها بعض
 من جهل واذا انضم احدها الى الاخر اخذ بعض القوة
 انشأ ولا شاهد فيها وان اخذ بعض القوة اذ ليس فيها ما

صلاة مخصوصه وقام في سنة قافلاته صلى الله عليه وسلم ثم فيها صلاة اخرى ^{الاولى} كذا في كتابها في حوائجها عليه ومنه الوفود ليله عرفه واستعر حرام والاجتماع ليالي الختم اخر رمضان وقصب المنابر والخطب عليها فيمكن ما لم يكن فيه اختلاط الرجال والنساء بان تقضام اجسامهم في انحرافه وفسوقه من البدع صوم حجب وليس كذلك بل هو منه فاضله كما بينته في الفتاوى وبسط الكلام فيه وقول بعض السافعيه منها مداومه الامام على قراءة السجده وهما التي في صبح الجمع ليس في محله كما بينته في شرح العباي وغيره وروى الطبراني انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في كل جمعيه وكذا قوله منها الاضطجاع بين سنة الفجر وقوله كيف وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم فعله والامر به ومن ثم اوجبه بعض الظاهرية رواه البخاري وهو قاعده عظيمه من قواعد الاسلام بل من اعظمها واعلمها نفعاً من جهة منطوقه وكليه في كل دليل يستنبط منه حكم شرعي كما يقال في الوضوء بما مقصوب او نجس او بلانيه وفي الصلاة مع نحو كشف العورة وفي بيع نحو

المعنى وفكاحه وشغا
عليه امر وكلما كان كذلك فهو باطل فهذا العمل باطل
ومردوداها الكبرى فلا نزاع فيها واما الصغرى
فدليلها ما نحن عليه ومن جهة مفهومه ان عمل غير محدث
صحيح مقبول فيقال في الوضوء مثلا بدو من مضمة هذا
عليه امر الشرع وكل ما كان كذلك صحيح فهذا صحيح اما
الكبرى فتثبت بمضمون هذا الحديث واما الصغرى فيثبتها
المستدل بدليلها قال بعض الائمة وهو ثلث الاسلام
وكان وجهه ان احكام الشرع اما منصوصة نصا لا
تحمّل التاويل ولا تخمّل او مستنبطة واما لها اليه منظوقا
او مفهوم ما كما قد قيدها على انه يصح ان يكون نصف
الدلة لان الدليل انما يربك من صغرى وكبرى ثم المطلق
اما اثبات الحكم ونفيه وهذا الحديث مقدم في اثبات كل
حكم شرعي ونفيه باعتبار منظوقه ومفهومه كما مر فلو
وجد حديث مقدم صغرى لا يثبت او نفي كل حكم شرعي
لا يستلزم بطلان الاحكام لكن هذا لم يوجد فكان ذلك
نصف الاعتبار وقال بعضهم انه ما ينبغي حفظه واذا غت

مستلزم من الشرع
الامر من الشرع
الامر من الشرع
الامر من الشرع
الامر من الشرع

مفهومه

هذا الحديث لا يثبت
الامر من الشرع

والله اصل عظيم في نظائره المنكرات والضلالات انه هو
 من جوامع كلامه صلى الله عليه وسلم ما استلاد من قوله
 فقال في قرآن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
 وقوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا
 السبل فتفرق بكم عن سبيله الآية قال مجاهد السبل
 البدع والشبهات وروى الدارمي انه صلى الله عليه وسلم
 خط خطا قال هذا سبيل الله ثم خط خطوا عن يمينه
 وعن شماله ثم قال هذا سبيل على كل سبيل منها شيطان
 يدعو اليه ثم تلا هذه الآية قوله تعالى فان تنازعتم في شئ
 فردوه الى الله والرسول قال الشافعي رضي الله عنه في
 الرسالة الى ما قال الله والرسول وبوافقه قول ميمون
 بن مهران عن فقهاء التابعين الرد الى الله والى كتابه
 والى رسوله اذا اقبص الى سنة وقد كان صلى الله عليه
 وسلم يقول في خطبته خير الحديث كتاب الله وخير الهدي
 هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشرا الامور محدثاتها وكل محدبة
 بدعة وكل بدعة ضلالة رواه مسلم زاد البيهقي وكل ضلالة
 في النار وفي الحديث الصحيح عليكم بسنيي سنة الخلفاء

حقه
 افتقر

الراشد

الراشد بن المهدي بن عظمى عليه السلام بالواجب واماكم المحدث
 فان كل محدثه بغيره وروى الدارمي ان ابن مسعود رضي
 الله عنهما اذ رآه جماعة اجتمعوا في المسجد بعدوا الاكار
 بالخصي و اشار اليهم ان يعدوا سبائهم وانهم مفتحوا باب
 الصلاة و ينبغي حمل النكار على هذه الهيئة المخصوصة والا
 فالسبح و دلها اصل اصل عن به صلها المومنين
 واقربها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك و اخرج البيهقي
 ان ابن عباس رضي الله عنهما قال ان بعض الامور التي لا تعلق
 بالبدع وان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدوا
 و ينبغي حمل على المعتزلات المهيئات للصلاة فان هذه
 لا يصح الاعتكاف فيها بخلاف ما وقف فيها مسجد و اخرج
 ابوداود عن حذيفة رضي الله عنه عبادتكم بفعالها
 الصالحة فلا تفعلوها اي الا ان دل عليكم دليل اخر
 و الا فكم من عبادات صححت عنه صلى الله عليه وسلم و لم تفعلا
 و لم تنقل عنهم و رواه صلى الله عليه وسلم قال من عمل قليل
 في سنة خير من عمل كثير في بدعة و في رواية لمسلم من عمل
 غلاة الله عليه امرنا اي حكمنا و اذنا بخلاف غيره مما امر

ومن ثم صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي
في موته مع عدم امرة له وموجبه عليه انه من المصالح
العامة ولا يتوقف على امر بها من ^{نحو} او كذا يقال
في كل تخصيص ليل عام بيل خاص وعامة لانه حينئذ عليه
امر الشرع بخلافه لغير دليل ومدح صلى الله عليه وسلم
الا على صلاته ركعة كلما توضحا مع انه لم يأخذها عنه
صلى الله عليه وسلم فضايل استنباطا من الامر مطلقا
فهو رد اي مردود عليه وان لم يكن هو الحديث له فاستفيد
منها زيادة على قاهر وهو الرد لما قد يحتج به بعض المستدعي
مع انه لم يحتج وانما المختص من سبقة ويحتج بالرواية
الاولى فيرد عليه بهذه الصريحة في رد مسايل الحديثات
المخالفة للشرعية بالطريقة التي قدمناها سواء احدثها القائل
او سبق باحدثها وفي الحديث دلالة للقاعدة الاصلية
ان مطلق النهي يقتضي الفساد وكان النهي عنه مختص بمحمد
وقد حكم عليه بالرد المستلزم للفساد وزعم ان القواعد
الكلية لا تثبت الاحاد باطل لا يعول عليه وفيه ايضا دلالة
على عدم انعقاد العقود المنوعة وعدم ترتيب آثارها

نحو
مخصص

مختص

الحديث

الحديث السادس

الموحدة الانصاري، الخرجي، وصحابة اخت عبد الله
بن رباح، وابو بشير، صحابيا ايضا وهو القائل يا رسول
الله علمنا كيف نسلم عليك وكيف نصلي عليك اذ نحن صليين
عليك الحديث فكذا قال المصنف رحمه الله عنهما
ولعل على راس اربع عشر شهرا من الهجرة على الاصح وهو
اول مولد ولد في الانصار بعد قدومه صلى الله عليه وسلم
كما ان عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما المولود معه
في عام اول مولد ولد للمهاجرين قيل روى له مائة
حديث واربع عشر حديثا في الكوفة لمعاوية ثم روى
حمص ودعا لابن الزبير فطلبه اهلها فقتلوه بقرية
من قرىها سنة اربع وستين ولم يفر دورا به هذا
الحديث بل رواية ايضا سبعين اكاثر الصحابة رضي الله
عنهم قال سمعت وفي رواية انه روى الي اذنية صبيعه
فيها تاكيد المصنف بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا هو الصحيح ولا التقات الى خلاف فيه قاله
المصنف رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الحلال هو

كالحل ضد الحرام لغة **علي** ياتي على معنى مقيم
 كافي وانت حل بهذا الاسم ايضا **ما** من انصر الله
 تعالى اور سورة او اجمع المسلمون سر حليله بعينه
 او جنسه ومنه ايضا ما لم يعلم فيه منع على اسهل القول
 كما ياتي **وان الحرام** بن وهو ما نهى او اجمع على تحريمه
 بعينه او جنسه **ار** في حد او تعزيرا او وعيدا
 ثم التحريم اما المفسدة او مضرة واضحة كالسم والخمر
 وبيان المستفاد به اما معدن او نبات او حيوان
 فالمعادن باسرها حلال الا الضار على انه لا يختص بها
 بل الوضو العسل بعض المحرومين حرمة عليه اكله والادوية كذلك
 الا ما اراد الحيات كالسم والعقل والخمر وسائر المسكرات
 والمخدرات كالخشيشة والافينون والبنج وكذا اجوزة
 الطبيب كما افتيت به ونقل في نضار باد المذاهب الثلاثة
 الشافعية والمالكية والحنابلة وان ذلك هو مقتضى كلام
 الحنفية فاشدد يد يدك على هذه الفايده لئلا يقع فيما
 وهم كثير من انه لا كلام فيه لاحد اما الحيوان
 فكل ما ورد النضر على اكله فهو حلال انما فقد صححت

بالكلية ويحرم الله ما يحرمه الله من الجمل
 تحليل النبيذ من الله سبحانه وتعالى وكل ما في الشرع
 على عدم أنه حرام وملا في ذلك الذي
 الطباع السليم من العرب فما استحبوه حرام وملا
 حلال وأكل النجس حرام كما استعماله إلا في اضطرار وتداو
 ونحوه بصرف سائر النجاسات النجس وأما التحلل
 في وضع اليد عليه كلما أخذ بنحو عصب أو سرقه أو عقد
 فأخذ أو نحو ذلك مما خطر به الشرع بخلاف ما عقد
 صحيح أو إرث أو أخذ من مباح أو من غير معصوم أو من
 مستحب من نحو زكاة أو وفاء دين فهذه كلها حلال بين
 مما هو في شيوخ وأحوال مشتهرة بجمع شيوخ
 وهو كل ما ليس بواضح الحل والحرم مما تنازعته الأدلة
 وتجاذبت المعاني والأسباب فبعضها يعضده دليل
 الجرام وبعضها يعضده دليل الحلال ومن ثم فسره
 أحمد وأبو حنيفة وغيرهما المشبهة بما اختلف في حل الكه
 كالخيل وشره كالنبيذ أو لبسه كجلود السباع أو كسبه
 كلبه العبيد وفسره أحمد مرة باختلاط الحلال والحرام

وحكم هذا انه يخرج من الحرام ما كان الباقي عند
 كثير من العلماء سواء من الحرام او كثير من المشتبه
 معاملة من في حالة حرام فالورع طلقا وان
 تجاوز وقيل واعتمده الغزالي ان كان اكثر ما له الحرام
 حرمت معاملة ثم الحصر في الثلاثة صحيح لانه ان نص
 او اجمع على النعاق بالحلال او على النعج جازا فالحرام
 او سكنت عنه او تعارض فيه نصان ولم يعلم التأخير منهما
 فالمشتبه ولكونه شكلا للثلاثة مست الحاجة الى
 مزيد بيان وايضا حرم فنقول علم ما مر ان الحلال المطابق
 ما انتفى عن ذاته الصفات المحرمة عن اشياء بها ما
 يجزئ الى حلال فيه ومنه صيدا حتملا انه صيد وانك
 من صايده ومعار حتملا موت المعين وانتقاله
 الى ورثته وليس هذا مشتبهها فلا ورع في العمل بذلك
 الاحتمال لانه هو من العدم اعتصاده بشئ مع ان
 الاصل عدمه وانما المشتبه الذي يتجاوز به مبيان متعارضا
 يوردان الى وقوع التردد في حله وحرمة كما مر وان
 الحرام ما في ذاته صفة محرمة كالاسكارا وفوسيت

في البر

حرج البية خلا كاتبيع الفاء. ومنه ما تحققت
 حرمة واحتمل له لغصوب احتمال اناحة مالكة
 فهو حرام صرو. ليس من المشتبه الاقربا في
 نظيره اذ الذي فيهما احتمال محض لا سبب له
 في الخارج الامجد التميز العقلي وهو لا عبرة به فليسا
 من المشكوك فيه. واما المشتبه بالعين الذي قرناه
 انفا فهو اقسام اربعة الاول الشك في المحلل والمحم
 فان تعادلا استصحب السابق وان كان احدهما اقوى
 لصدوره عن دلالة معتبرة في التعيين فالحكم به فلو
 رمى صيد فخرجه فوق في ماء او نار او على طرف سطح
 او بل فسقط منه او على شئ فصدمه غصبا او اسل
 كلبه وشركه فيه كلب اخر وشك في قتله منهما حرم لان
 الاصل التحريم فلا يزيل الشك فليصح ولو طير الماء وهو
 على وجهه ومات او جرحه وهو خارج الماء وقع فيه
 او هو في مائه والرامي في سفينة في الماء حل او في البر فلا
 ان لم ينتهي بالجرح الى حركته مذبوح الثاني الشك في طير
 ومحرم على المحل المتيقن فالاصل الحل فلو قال ان كان

والطائر غرابا قمارا وقال غرابا لم يكن هو
فامرا له فالتق والنفس من من بالتحريم على واحد
فيهما من كلامهما على ان ينظر الى
نفسه اذ لم يعارضه بالنظر اليه وحده شي وانما عارضه
يقين التحريم بالنظر الى صمغ غير صول مسوح بهذا الضم لان
الكلف انما يكلف ما يخصه هو على انفراد من ثم لو قالها
واحد في زوجية كان علق طلاق احدهما بكونه غرابا
واخرى بكونه غير لرفعه اجتنابهما لان احدهما طلقت
منه يقينا واصل الحل فيهما عارضه يقين التحريم في احدهما
بالنظر اليه وحده فارفع به ذلك الاصل الثالث ان يكون
الاصل التحريم ثم يطل ما يقتضي الحل بطلان
اعتبر سبب الظن شرعا حل والغى النظر لذلك الاصل
والا فلا فلو ارسل كلبا على صيد ثم غاب عنه بعد جرحه
حل ان كان المجرى من قفا سوا كان فيه اثر غيره لا
وكذا ان كان المجرى غير مذقوق ولم يكن فيه اثر غيره
تجلاؤا مالو غاب عنه قبل جرحه ثم رجعه مجروحا ميتا
فانه يحرم وان قضى الكلب بدنه ولو وجد شاة مذبوحة

ولم يدر

ولم يدري بحججه فان اهل البلد مسلمين فقط او كانوا
اغلب مسلمين وكانوا اكثر او استويا لم يمت لان
صل الحرجة لم يعارضه امور " بل
ان يعلم الحال ويعلم على الظن طرق محرم فان لم تستند
لعلامة تتعلق بعينه لم يعتبر ومن ثم حكمنا بطهارة مثلاً
الخازين والجارين والكفر المتدين باستعمال النجاسة
وان استندت لعلامة تتعلق بعينه اعتبرت والغني
اصل الحجة لانها اقوى منه فلوراي طيبه ببول في ماء كثير
فوجه عقب البول متغير او شك هل تغير به ام لم يمت
مثلاً وامكن تغييره به فهو نجس بخلاف ما لو وجد متغير
بعينه او وجهه عقبه غير متغير لم ظهر التغير او لم يكن
التغير لعلامة فانه ظاهر عملاً بالاصل الذي لم يعارضه
حينئذ ما هو اقوى منه والخاص انه اذا تعارض اصل
او اصل و ظاهر فقال جماعة من متأخري الخراسانيين ان
في كل مسالة من ذلك قولين لكن قال المصنف في شرح المهذب
هذا الاطلاق ليس على ظاهرة فان لنا مساييل يعمل فيها بالظاهر
بلا خلاف كشهادة عدلين فانها تفيد الظن ويعمل بها

بالاجماع ولا ينظر الى غير ذلك من مساوئ قول الطبيعة
 واشباهها ومسايلها
 فمن حاشاها طائفا او غنقا او صم
 الاصل بلا خلاف قال في الصواب في الضابط ما حمله ابن
 الصلاح فقال اذا تعارض اصلان او اصل وظاهر وجب
 النظر في الترجيح كما في تعارض الدليلين فان تردد في الترجيح
 فهي مسايل المقولين وان ترجح دليل الاصل حكمه به بلا
 خلاف انتهى فالاقسام حينئذ اربعة اولها ما ترجح فيه
 الاصل حقا وضابطه ان يعارضه حمال مجرد كما مر ثانيا
 ما ترجح فيها الظاهر حقا وضابطه ان يستند اليه
 نصبة والشارع كشهادة العدلين واليد في الدعوى
 الثقة واخباره بدخول وقت او بوليته واخباره بحضرة
 او غيابه عادة كالارض ينشط نهر الظاهر انها تفرق وتنهار
 في الماء فلا يجوز استيجارها ومثل الزر كمنه باستعمال
 السجين في اوافي الفخار فيحكم بنجاستها قطعاً ونقله عن
 الماوردي وبالمال الخارج من الحمام لا طراد العادة بالبول
 فيه وفيه نظر كمنه في شرح الارشاد والعباب وعلى

سبب

في العلة

سليم

تسليمه في معنى عن تلك الاواني كما نص عليه الشافعي رحمه الله
 ما دخل معبره ^{نحو} اضاف الامر اتسع او ضم
 اليه ما يبعده ^{نحو} في الطيبة تالشها ما تدرج فيه الاصل
 على الاصح وصابطه ان يستند الاحتمال فيه الى سبيل ضعيف
 وامثله لا تكاد تنحصر ومنها ما مر عن ثياب الخمار ^{سبب} ولو
 ادخل كلب راسه في اناء واخرجه وفيه ريب ولم يعلم بولوجه
 فهو ظاهر ومالو تنجس امامه فظهر منه حرمان فلا يقره
 لان الاصل بقاء صلواته ولعله معذور ومالو امتشط
 بحرم فرأى شعرا فشك هل تنقه او انتفخ فلا فدية عليه
 لان التنف لم يتحقق والاصل براءة الذمة والعيا ما يرفع
 فيه الظاهر على الاصح وصابطه ان يكون سببا في مضطرب
 فلو شك بعد الصلاة في ترك ركن غير النية او التحم او كل
 يتيقن الطهارة وشك في فضاها لم تلزمه الاعادة لان
 الظاهر مضى عبادته على الاصح او شك بعد فراغ الفاتحة
 او الاستنجاء او غسل الثوب في بعض كلامها او هل استنجى
 بجزئين او ثلاث او هل استوعب الثوب لم يؤثر ذلك ولو
 اختلفا في صحة عقد صدق مدعيها لان الظاهر جريان

العتوديين المسلمين على قانوت السن وفي تعارض
الاصليين نارة يجزم باسمه فمناة بحر خلاف ويرج
ماعة ظاهر او غيره قال ابن الرفعة ولو كان في
خيمة اصل وفي اخرى اصلان قدما جزم قال الامام ليس
بتعارضهما بقا ملهما على جهة واحدة في الترجيح فان
هذا كلام متناقض المراد التعارض بحيث يتخيل الناظر
في ابتداء نظره فاذا سوي فكره فرج لا يعلم من كثير
من الناس اي من حيث الحل والحزمة لحفظ النص فيه
لكونه لم ينقل الا القليل ولتعارض نصين فيه من غير
معرفة المتأخر او لعدم نص صحيح فيه وانما يؤخذ من عموم
او مفهوم او قياس وهذا يكثر اختلاف افهام العلما
فيه او لاحتمال الامر فيه للجواب والذنب والهي الكبراه
والحزمة او لتحو ذلك ومع هذا فلا بد في الامر من عالم
يوافق الحق قوله فيكون هو العالم بهذا الحكم وغيرها
يكون الامر مشتبا عليه كما ياتي وختمج بالحقيقة
التي ذكرتها علمهم من حيث اشكالهن ليرد دهن بين
امور محتملة لان علم كونهن مشتبكات يستلزم علم كونهن

فلهذا الجنتية اما نادر من الناس وهم الراشون
 في العلم لا يثبت اليهم من علمهم من اى القسمين
 هو منه ارام او قياسي واستصحاب وغير ذلك
 فاذا تردد سني الحل والحرمه ولم يكن فيه نص
 ولا اجماع اجتهد فيه المجتهد واخا اجمعا بالبريل
 الشرعي فيصير مثله وقد يكون دليله غير خال عن
 الاحتمال فيكون الورع تركه يشد اليه فهو اقرب الشك
 الى الحره وعالم يظهر للبحر فيه شئ فهو باق على اشتباهه
 بالنسبه للعلماء وغيرهم ومثله ما لم يتنازع شئ مما مر
 لكن لم يتيقن سبب حله ولا حرمة كشي وجد بيده
 ولم يدر هل هو له او لغيره وتقوى الشبه بان يكون
 هناك محضوا من جنسه وشك هل هو منه او من غيره
 وحينئذ اختلفوا فيما ياخذ به فقل بحله لقول صلى الله
 عليه وسلم اللاني كالراعي الى اخره فتكره مواقعه
 والورع تركها لانه اعني الورع عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما ومن يتبع تركه قطوع من الحلال خوفا
 الوقوع في الحرام وقل بحرمته لانه يوقع في الحرام ولقول

صلى الله عليه وسلم في التقي الشبهات الى حرة وجميع
 فيه واحد منهما بان صلى الله عليه وسلم يعلم قسميهما
 قال القرطبي والصادق الاول وقال الامام في الظاهر ان
 هذا الخلاف مخرج على الخلاف سحر في الاشتباه
 قبل ورود الشرع وفيه اربعة فزاهد والاصح انها
 لا حكم فيها محلوه حرمة ولا اباحة ولا غيرهما لان
 التكليف عند اهل الحق لا يثبت الا بالشرع انتهى واعتبر
 جماعة من المتأخرين كما بينت مع الجواب عنه في شرح
 العباب في باب النجاسة قال القرطبي ودليل الحلال ان
 الشرع اخبرنا من قسم الحرام واثار الوان الورع
 تركها بقوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك ومن عنب
 بالحلال يتورع عنها اراد بالحلال مطلق المجازة الشار
 للمكروه بدليل قوله يتورع عنها لا المباح مستوي
 الطرفين لانه لا يتصور فيه ورع ماداما مستويين
 بخلاف ما اذا تخرج احدهما فانه ان كان الراجح الترك
 كره او الفعل فذلك لا يقال هو صلى الله عليه وسلم والكثير
 اصحابه زهدوا في السمع في المأكول وغيره مع انا حنة لاننا لا

تمنع الحاجة ولا نهم بما اهدوا في مخرج الفرك شرعا
 وهذه حقيقة الكثرة لكن تارة بكثرة الشارع لذاته
 وتارة بسبب عدونا وتارة بكثرة الخوف ففسدة
 ترتب عليه كالعلم يصار ان لم تحرك شهوة ذك
 السعير من هذا لانه يرتب عليه مفاسد حاله كالركون
 للدنيا وماليته كالحساب عليه في الاعرة وعدم القيام بشكره
 وغير ذلك والدليل على ان ترك الشبهات ورع وقوله
 صلى الله عليه وسلم لمن تزوج امرأة فقالت له سودا
 قد ارضعتكها اليس وقد قيل دعها عنك وقوله لزوجته
 سودة رضي الله عنها لم اختصم اخوها عبد الله ومعيد
 بن ابي وقاص في ابن وليدة ابيها زهيرة فالحق صلى الله
 عليه وسلم بابيها بحكم القماش ولكنه رأى فيه شبهة بينا
 بعينه اخي سعدا حتى عني باسودة قال جمهور العلماء
 بالافتاء الاول يخرج عن الشبهة وحث على الاحوط
 خوفا من الوقوع في فرج محرم بتقدير صدق لم يضع
 لا يخرج من صرف للاحتجاج على ان شهادة امرأة
 امرأة غير كافية في مثل ذلك والثاني كذلك لانه حكم

بأنه أخوها فأمروها بالاحتياط عنه ^{دعته باطن}
 إلى ما فيه من الشبهة المبيحة ^{بغية} حتى تكون اجنبيا
 عنها ^{وغيره} بأنه صلى الله عليه ^{باطن الامر}
 "الامر بذلك ودال على أنه ينبغي للمفتي أن يحجب
 بالاحتياط في النوازل المحتملة للتخيل والتحريم لا شتبا
 أسبابها عليه وإن علم حكمها يقينا باعتبار ظاهر الشرع ومن
 صرح بما مر لقضوية لابن المنذر حيث قال ما يتقن حرمة وشك
 في بقا سبب تحريمه باق على أصل تحريمه وعكسه في الحلال الخبير
 فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجدر بحاوما احتمالها ولا
 يخرج لاحدهما الا حسن التنزه عنه كما تنزه صلى الله عليه
 عن آمرة ساقطة في بيته وقال لو لا احش أن يكون من ^{الصدق}
 لاكلها ولذا اقر بأن المشبهة مترددين الحلال والحرام
 لتعارض سببهما وتنازع دليلهما وإن الأولى والأحوط
 التنزه عنه خوفا من الوقوع في الحرام على أحد التقديرين
 وعلم أن المشبهات على قسمين بالنسبة لمن هي مشبهة عليه
 وعلى ثلاثة أقسام لا بالنسبة لذكر يتيقن والواقع وفيها
 مع اشتباهها عليه نفسيا والواقع وفيها لا مع اشتباه

خفي

بالعلم

بان يعاين حكمه اقتصر على الله عليه وسلم القسمين الاولين
 وحد هذا الظهور حكمه فقال من بي من التقوى وهي
 لغة جعل الناس في رواية مما يخافه وشرعا حفظ النفس
 من الايام وما جبرها وهي في عرف الصوفية قدس الله
 تعالى ارواحهم النيرة مما سوى الله بالمعنى المعروف لم يتر
 عندهم وعدا الى اتقى عن ترك المراد لليفيد ان تركها
 انما يعتد به في استبراد الدين والعرض ان خلى عن رياء ونحوه
 وان صحبه وقصد براءة احدهما فقط الشبهات فيها
 ابقاء الظاهر موقع المضمرة تخيلا لسان اجتناب الشبهات
 اذ هي المشبهات بعينها والشبه ما تحيل الناظر الى
 وليس كذلك واريد بها هاهنا ما مر في تعريفه
 فقد استبرأ بالجملة وقد تخفف اي طلب البراءة له
 من الدم الشرعي وجعلها له كاستبراد من البول حصل
 البراءة منه وعرضه بصوته عن كلام الناس فيه مما يشينه
 ويعيبه فهو هذا الحسب وهو ما يورث الانسان من مفاخرة
 ومفاخرة آباءه وصوته عن السيئ من الدماء بعني به دوى
 البروات والهم وقيل النفس لاها التي يتوجه اليها الامر

حاصلها

والحيث

والمدح من الانسان وقتل بعضهم بعضا وهو
موضع المدح والذم من الانسان وذلك ما في نفسه او
سفل على حينئذ يسلم من العذاب والذم والعيب
على كل تقدير ويدخل في زمرة المؤمنين بتناء الله
ونوابه وثبات رسوله وخلفته وروى الترمذي لا يلقى احدا
ان يكون من المتقين حتى يترك ما لا باس به حذر امامه باس
وجا في الامر من وقف موقف نفسه وفي رواية من عرض
نفسه للتميم فلا باس باساءة الظن به وقد قال صلى الله عليه
لمن رايه مع امرأة فهو ولا على رسلكما انما صفيه خوفا
عليهما ان يظنا به شيئا فيهلكا ولم ينظر الى ان وقوع ذلك
منه ما بعيد جدا ومن ثم لما اشار لذلك قال لهما ان الشيطان
يجري من ابن ادم مجرى الدم في عطف العرض على الدين
دليل على ان طلب برائه مطلوبه محمود كطلب براءة الدين
ومن ثم ورد ما في به العرض فهو صدقة وعلى طلب
تراهته مما يظنه الناس شبهة ولو من علم عدمها في
نفس الامر ومن ثم لما خرج انفس من مالِك لصلاة الجمعة
فراى الناس اجمعين منها دخل محلا لا يرونه وقال من لا
يسمى

يسمي من الله . يسري من الله ورفع الطبراب له
غيره . ولو كان أحد ابويه باخذاً أو كل شئ فقل
أحمد لا يما . قال بعض السلف يطعها وتوقف
أخرون ولا تسبها " متى ما لا يعرف كان اتقى فسدد
تفاصيلها بذكر رجل منها وهي أن الشئ أن لم يتنازع
وللان فهو حلال بين أو حرام بين وإن تنازع سبها
فإن كان سبب التحريم مجرد توهم وتقدير لا مستند له كترك
النكاح من تسابله كبره خشية أن لا فيها محرماً ينسب
أو ضاع أو مضاعف واستعمالاً بمجرّد احتمال وقوع
نجاسة فيه الغي ولم يلتفت إليه لأن ذلك التجويز هو
فالورع فيه وسوسة شيطانية إذ ليس فيه من معنى الشهية
شيء وليس منه ترك صلته عليه وسلم بأكل اللحم السابق ذكرها
أنفالاً احتمال كونها من الصدقة غير بعيد لكنه استبانهم
بصدقائهم المزمعين وجرته ملصقة به فخشى انتشار
ممن منه إلى غيره أو أن يوصبها دخلها فهو احتمال
قريب فتورج نظره وإن كان سببه نوع فوالورع
مهملاته كما مر في قضية الموضع وسودة ومن ثم

الشبهات

بكل حال

مراعاة الخلاف الذي لم يعارضه أحد صحيح ولا ضعف
مدركه جدا لا احتمال انه الحق اذ المصيب والفروع ^{حد}
لا يعيبه فان لم يكن له نوع قوة لم يتوقف ^{بله} بله لا ملحق
بالفرد الاول فان تكافا السببان ^{تدور} تدور فيهما ولم يحجب
التوقف فراه الله حجة خلافا لبعضهم لان الاصل الخل
فاندفع قوله الاقدام على احد الامرين من غير رجحان حكم
بغير دليل فيحرم اذ لا دليل مع التعارض ولعل من حرم
مواقف الشبهة اراد هذا النوع ومن كرهها اراد الذي قبلها
انتهى من وقع في الشبهات وقع في الحرام امر كان بضد
الوقوع فيه لان من اكثر تعاطيها ربهما صادف الحرام المحض
وان لم يحتمل وقد بان ثم يذكر اذا انسب الى تقصير وكان
الجرى عليها مع اعتبار مواقفها يوجب تساهلا وجره
يحتمل انه عادة على الجراة على الحرام المحض ومن ثم قيل
الصغيرة تجزى الى الكبيرة وهي تجزى للكفر وهو معنى قول
السلف وقيل انه حديث المعاصي تزيد الكفر الموبد بقوله
تعالى كلا بل ان على قلوبهم ما كانوا يكسبون وبرواية
الصحيحين في هذا الحديث ومن اجترأ على ما شك فيه
من الائم

من الاثم او ان يقع ما استنبأ ان اى الحرام الذي
 ظهر فيه وايه غيرهما ومن يخالط الرعية يو شك
 ان يجسر على ان يجرى والمجتور المقدم الذي لا يهاب
 شيئا ولا يراوب احدا وفي بعض المراسيل من يرى بجانب
 الحرام يو شك ان يخالطه ومن يهاون بالمخبرات يو شك
 ان يخالط الكبار ومن ثم ضرب صلى الله عليه وسلم مثلا
 لحمار الله فيه حسن التنبية والذال التقدير واصله ان ملوك
 العرب كانوا يجتنبون مراعى مواشيهم ويتوعدون من
 دخلها بالعقوبة فيبعدون الناس عنها خوفا من تلك
 العقوبة فقال كالاى ااصله الحافظ لغيره وقنه قيل للواى
 راى والعامر رعية والروحه والقرن راى ان فى الروح
 والسيد ويخود ذلك ثم خص عرفا بحافظ الحيوان كما هنا
 يرعى حوله الحى اى الحمى وهو المحفوظ على غير ما لك يو شك
 بكسر الشين مضارع او شكر بفتحها وهون افعال المقاربة
 وسعناها هنا يبرع ان يرفع بفتح التافيه وفي ما ضربه
 به اى ياكل ما يشبه منه فيعاقب واصله الاقامه والتبسط
 والاكل والشرب ومنه قول اخوة يوسف نزع ونلعب

حصر
 التحذير

يرعى

فكما ان الراعي الخائف من عقوبة السلطان يبعد لانه يلزم
من الزحف غلبه الوقوع وان كثرت الحذر فيعاقب كذا قد حمى الله
تعالى محارمه التي خطرها لا ينبغي قربها فضلا عنها
لعمدة الوقوع فيها حينئذ فيسحق العقوبة وانما
الذي ينبغي البعد عنها وعن ما يجرب اليها من الشبهات
ما امكن حتى يسلم من ورطتها ومن ثم قال تعالى تذكر حدود الله
فلا تقربوها فهي عن المقاربة حذر من الواقعة وقد حذر
اشيا كثيرة مع انه لا مفسدة فيها لكنه يحجر اليها كقليل
المسكر وقيل الصائم لم يخاف والخلوة بالاجنبية
قال شارح ما يكفي دليل لسد الذرائع انتهى وفي اطلاق
نظر لانه اريد مطلق سدها فواضح ان المذهب الاريف
لا تخلوا من ذلك وان اريد خصوصية عند مالک فلا دليل
فيه لهذا الخصوص الا هو واستفناح كما مالكن الاولى
يتعين كسر ان بعدها والثانية يجوز فيها الكسر والفتح
كالواقعة بعد اذ او القصد به اعلام السامع بان ما بعده
مما ينبغي ان يصغي اليه ويفهمه ويعمل به بحظ من قوته
وان لكل ملك من ملوك العرب من يحميه عن الناس

من دخل اليه قريب منه بالعقوبة وقد حمى الله بالشدة
 عليه وحرّم المدينة عن ان يقطع شجره او يصاد صيده
 وحمى عمره بن الصدقة ارضاً تسمى فيها الاوان حمى الله تعالى
 محارمه اي المعاصي التي عزمها وهي الجناية على النفس والفرس
 والمال وغيرها كالقتل والزنا والسرقه والتدري والجر
 والكذب والغيبه والنميمة والكل مال بالباطل واشباه
 ذلك وتطلق المحارم على النهيات مطابقة وعلى ترك
 المأمورات استلزاماً والاطلاق الاول اشهر وعلى كل
 تقدير فكل هذا حمى الله تعالى من دخله بارتكابه شيئاً
 من المعاصي استحق العقوبة ومن قارب به يشك ان يقع
 فيه فمن احتاط لنفسه لم يقرب ولا يتعلق بشئ يقربه
 من المعصية ولا يدخل في شئ من الشبهات وفي هذا
 سياق ومنه صلى الله عليه وسلم اقامه برهان عظيم على اجتناب
 الشبهات اذا حاصل ان الله عز وجل ملك وكل ملك له
 حمى يخشى من قربانه لا يفاعه اليه عذابه ممن قرب منه
 قاله تعالى له حمى يخشى منه كذلك وهذا قطع المقدرتين
 والنتيجة فلا مساع لمشكل فيه وفي ذكر ايضا ضرب

نصون النفس

المثل المحسوس ليكون تصوير النفس مجازاً على أن
تتأدب مع الله تعالى كما تتأدب الرعايا مع ملوكهم
ثم خص صلى الله عليه وسلم وحده بالدعوة إلى صلاح
القلب وحمايته من الفساد وبين سره سرهم بحجته يسائر
البدن تابعاً لصلاحه وفساده فقال **الأوان في الجسد**
أي البدن **مصغرة** وهي قدر ما يضع كما مر لكننا وإن صغر
في الحجم هي عظيمة في القدر ومن ثم كانت إذا صلبت بين
لأمة وضمها والفتح أشهر كذا أطلقه كثيرون وظاهروا أنه
لا فرق بين أن تصير سجيبة وإن لا لكن فيدجمع الضم
عما إذا صار سجيبة وكذا يقال في فسدها وصلاحها بصلاح
المعنى القائم بها الذي هو ملحظ التكليف ومن ثم كان
الذي عليه الجمهور أن الفعل في القلب كما يصح به
ترتيب صلاح البدن ومن جملة الدماغ وفساده على
صلاح القلب وفساده في قوله صلى الله عليه وسلم
صلح الجسد كله وإذا فسدت فسدت الجسد كله **الأوان في القلب**
وذلك لأنه مبدأ الحركات البدنية والآراء النفسانية
فإن صدرت عنه إرادة صلاح تحرك البدن حركة صالحة
وإن صدرت

وأن صدرت رازدة فاشدة تترك الجسد حركته
 فاشدة فهو كالمعد والاعضا كالرعية ولا شكران الرعية
 تصلح به الملك وتفسد بفساده أو كعين والبدن
 كزراعة فان غلب ماؤها عذب الزرع وان ملح ماؤها
 ملح الزرع أو كارض والاعضا كنبات والبدن الطيب
 يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج الا نكدا
 وشاهد ذلك انه صلى الله عليه وسلم شوق قلبه الكريم أربع
 مرات عند انتقاله في الاطوار التي كل طور منها يحتاج
 لتطهير كما بينته في شرح شمائل الترمذي فشوق عند
 طفولته ثم قرب بلوغه ثم عند بلوغه أشده اول ما
 اوحى اليه ثم عند الاسرى به واخرج فيه علقه سودا
 وقيل له هذا الشيطان منك ثم غسل بمارمزم الذي
 هو اشرف المياه ومن هنا اخذ البلقيني انه افضل من
 الكوثر ونورع فيه بما ردة في شرح العباب فلما
 طهر قلبه صلى الله عليه وسلم وبولغ في تطهيره بما لم يبلغ
 به غيره كان افضل العالمين ونبى الانبياء والمرسلين
 والحاصل ان القلب محل الاعتقاد والعلوم والافعال

حظ

هذا

الاختيارية فلكونه مجالا هذه الخصوصية الهية التي تدرك
 بها الكليات والخبريات وتعرف بها بين الواجد والخالق
 والمستحيل امتناز به الانسان عن بقية الحيوان لانه وان
 لها شكلا وقام به ما يدرك به مضاهيها ومضاهيها
 ويميز به بين مفسدها ومضاهيها الان هذا جري
 وشان ما بينه وبين الادراك الكلي العلي الاختياري
 ولهذا المعنى امتناز ايضا عن بقية الاعضاء بكونه اشرفها
 ومن لم كانت مستحقة ومطوعة فما استقر فيه ظهر عليها عملات
 بمقتضاها ان خيرها خير وان شرافها وكان صلاحها بصلاحها
 وفسادها بفسادها وبهذا اظهر ان الحواس مع كمالها
 مع الملك لانها تدرك المعانيات اولاً ثم تودعها اليه ليحكم
 عليها ويتصرف فيها فهي آلات وخدم له وهي كما ترى
 كما ملك مع رعيته ان صلاحها وان فسدها وان فسدها وان فسدها
 صلاحهم وفسادهم اليه بزيادة المصالح او المضار
 الموافقة منها اليه ومن ثم لم يكن بين تبعيتها له وتارة
 باعمالها تناقض لما بينهما من تمام الملازمة وشدة الالتئام
 وقيل هي مع كمالها بنيت له خمس طاقات مشاهد من كمالها

ادراك

مالا يشاهد

ما لا يشاهده في الأخرى بدليل أن النائم لو في عيشة
 لم يذكر شيئا حتى يستيقظ فحينئذ يدرك أدراك الحق
 بذاتها وبما المدرك هو من ورائها وروى بان البهايم
 لا قلب لها بالمعنى الذي قرناه وقدرك بالحق أسروا ذلك
 المجنون فدل على أنها مستقلة بالأدراك وعدم
 أدراك النائم بحتمل أنه لمعنى قايمة بنفسه تلك لا لعدم
 أدراك القلب وقد يسمى العقل قلبا صالغها كما في
 قوله تعالى أن في ذلك لذكرى لمن كان له قلبا يوعى
 فلقيا منه به وعدم انفكاكه عنه صار كأنه هو ومن ثم
 اضاف تعالى إليه العقل كما اضاف السمع إلى الأذن
 والبصائر إلى العين فقال تعالى فلم يسروا في الأرض فقلوب
 لهم قلوب يعقلون بها أو أذان يسمعون بها فأنها لا تعي
 إلا البصائر ولكن تعي القلوب التي في الصدور وبهذه أيضا
 يراد على من قال إنه في الدماغ ونسب إلى حنيفة رضي الله
 تعالى عنه وعليه الأطباء واحتجاجهم بأنه إذا فسد فسد
 العقل غير مفيد لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة
 بفساده عند فساد الدماغ مع أنه ليس فيه ولا امتناع

س ذلك قال الفارسي لا سيما على رضو له في الشرح
الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب وهم يجعلون بين
راس المعدة والدماغ اشتراكا وفيه بسط في شرح
الذي اورد الخطبة واذا بان ان صلاح القلب اعظم المصالح
وفسادها المفسد فلا بد من معرفة ما به صلاحه
ليطلب ما به فساده ليجنبه فالذي به صلاحه علوم
وهي العلم بالله تعالى واسمايه وصفاته وتصديق رسوله
فيما جاؤا به مع العلم باحكامه ومراده منها والعلم
بمساعي القلوب من خواطرها وهوىها ومحمود او مضافها
ومذمومها ومنازلته للمقامات وترقيته عن مفضول
المنازلات واحواله وهي مراقبة الله تعالى وشهود بحسب
نهيته واستعداده كما مر في شرح قول صلى الله عليه وسلم
ان تعبد الله كأنك تراه وتفصيل ذلك في كتب العارفين
كالا حيا وقوت القلوب فاطلبه فانه مهم قيل ومما
يفضل تدبر القرآن وخلق الجوف وقبام الليل ^{والقصر}
عند السحر ومجالسة الصالحين وراس ذلك الاعظم
تجزي اكل الحلال واجتناب الشهوات فانها توزن ثلها

بشوة

خاتمة
الشبهات

فَسَوَّاهُ ظِلْمَةً وَنَجَّى الْحَرَامَ كُلَّهُ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِيمَنْ غَدَى بِالْحَرَامِ يَقُولُ يَا رَبِّ يَا رَبِّ فَأَيُّ نَسْتَحْيَا لَكَ وَقَالَ
 كُلُّ حَرَمٍ بَيْتٌ مِنْ بَيْتٍ قَالُوا رَأَوْا فِيهِ وَرَوَى الْقَوْمُ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفُوعًا أَنَّ الرَّجُلَ لِيَصِيبَ الَّذِي نَفْسُ
 فِي سَوْدِ قَلْبِهِ فَإِنْ هُوَ تَوَضَّعَ لِقَلْبِهِ قَالُوا وَهُوَ الرَّانُ
 الَّذِي كَرِهَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ كَلَامُ رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا
 يَكْسِبُونَ وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِأَوَّلِ
 فِي الْحَبْسِ مَضْغَةً إِلَى آخِرَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ الْحَلَالَيْنِ إِلَى آخِرَةِ أَشْعَاءَ
 بَانَ أَكُلَ الْحَلَالِ نَوْرَةً وَيُصَلِّيهِ وَأَكُلَ الشُّبُهَاتِ وَالْحَرَامِ
 يَصْدِيهِ وَيَقْسِيهِ وَيُظْلِمُهُ وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ أَهْلُ الْوُجُوعِ
 حَتَّى قَالَ الْعَصَى كَأَنَّهُمْ شَرِبَتْ مِنْ رُكْوَةِ جَنْدِي شَرِبَتْ
 فَعَادَتْ قَسْوَتُهَا عَلَى قَلْبِي أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ثُمَّ الْقَلْبُ
 لَعَنَ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ كَوْنٍ مَعْرُوفٍ وَالْخَالِصِ قَالِبٍ وَمِنْهُ
 فَكَانَ التَّحْلِيلُ بِتَنْقِيسِ أَوَّلِهِ وَالْمَصْدَرُ قَلْبُ الشَّيْءِ رَدُّهُ عَلَى
 بَدَائَتِهِ وَالْإِنْفَاقُ قَلْبَتُهُ عَلَى وَجْهِهِ وَقَلْبَتِ الرَّجُلُ عَنْ رَأْيِهِ مَرْفُوعَةً
 عَنْهُ ثُمَّ يُقَالُ وَاسْمِي بِهَذَا الْمَضْغَةِ السَّابِقَةِ لِسُرْعَةِ الْخَوَاطِفِ
 وَتَرَدُّدِهَا عَلَيْهِ كَمَا قِيلَ وَمَا سَمِيَ الْإِنْسَانُ إِلَّا النَّفْسِيَّةَ وَلَا الْقَلْبَ

قف
واللب

الا انه مقلد وفي الحديث ان القلب كرسية فارض لا يقبلها
 الربا 2 لكنهم التزموا فتح قايه فربا بينه وبين اصله ومن ثم
 قيل ينبغي للعاقل ان يخلص من سرعة انقلابه فانه ليس
 بين القلب والقلب الا التفخيم رواه البخاري ومسلم
 اجمع العلما حتى نظم موقع هذا الحديث وكسر قوايده
 اذ فيها الخث على فعل الحلال واجتناب الحرام والامساك
 عن الشبهات والاحتياط للدين والعرض وعدم تعاطي
 ما يسيئ الظن ان يوقع في محذور والاخذ بالوزع
 فانه لا ورع في ترك المباح وسد الذرائع واكثر منه
 المالكية وتعظيم القلب والسعي فيما يصلح وبفسده
 وانه محل العقل وان العقوبة من جنس الجناية وضرب
 الامثال للمعاني الشرعية العملية وان الاعمال القلبية
 افضل من البدنية وانها لا تصلح الابه وغير ذلك وانه
 احب الاحاديث التي عليها مدار الاسلام لانه صلى الله عليه وسلم
 نبه فيه على صلاح المطعم والمشرب والملبس وغيرها وعلى انه
 ينبغي على صلاح ذلك وخلق صفة من الشبهة ليجي عليه وعرضه
 وحذر من موافقة الشبهة واوضح ذلك بضرر المثل العظيم
 لمعربين

فلهذا يحذر القلب من الخيال
 ملاحظ القلب من قبله
 وهو المصداق

نيكاز

ثم يبين اهم الامور وهو مراعاة القلب الذي صلاحه
 يصلح سائر امور الظاهرة والباطنة وبفساده تفسد
 جميعها ثم قيل جعل طائفة هذا الحديث ثلث
 الاسلام اربعة استرواجا والاقلوا معنو النظر
 من ان لا يرضى لوجوده مضمنا لعل الشريعة كلها
 ظاهرها وباطنها لا يميز فيه الحلال وقسامة مع ما
 يتعلق بها مما اشترنا اليه في شرحها وصلاح القلب وفساده
 واعمال الجوارح التابعة له والورع الذي هو اساس الخير
 ومنبع سائر الكمالات ومن ثم قال الحسن اذكر كتابا
 كانوا يتكلمون سبعين بابا من الحلال خشية الوقوع في
 باب من الحرام وهذا الجمل التي اشتمل عليها مستتر من
 معرفة تفصيل الشريعة كلها اصولها وفروعها الحديث
 السابع عن ابي رقية بنضم الراوي القاف وشديد البالية
 لم يولد له غيرها ثم من اوس الداري بن حارثة وقيل خارج
 بن سود وقيل سواد بن خزيم بن ذراع بن عدي بن
 الدار الداري نسب الى جد له كما ذكره الخطابي ويقال ايضا
 الديري نسبة الى ديار كان يتعبد فيه رضي الله عنهما كان

نصراني وقدم المدينة واسلم وذكر للنبي صلى الله عليه وسلم
فصل الحليسة والرجال اذ وحله هو واصحابه في الحج
فحدث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر على المنبر بعد ذلك من
مناقبه اذ لم يقع نظير ذلك غيره قال ابن السكيت
سنة سبع هو واهوه نعيم ولهما صحبة وقال ابن السكيت
قدم المدينة وعزام مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو
نعيم كان راهبا اهل عصره وعابدا اهل فلسطين وهو
اول من اسنح السراج في المسجد واول من قصر في
من غمر ياذنه انتقل الى الشام بعد قتل عثمان وسكن
فلسطين وكان صلى الله عليه وسلم اطعم بها قومه وبعض
محققي المتأخرين من المحدثين فيها تاليف وكان كثير
التكلم بختم القرآن في كل ركعة قام ليلة بام حبيب
اجترحو السيات الالية حتى اصبحت مات سنة اربعين و
بيت حبرين او حبريل من بلاد فلسطين وهي قرية
من قرى الخليل مروي له ثمانية عشر حديثا لمسلم منها واحد
وهو هذا وهو صاحب الجام الذي نزل فيه وفي صاحبه
يا ايها الذين امنوا شهداء بينكم الالية كما في البرقي عليه

عن ابن عباس

عن ابن عباس

عن ابراهيم بن عباس وقول الذهبي عن مقاتل بن حبان انه غير
مردود ولقد قال عمر لبعض من قدم عليه اذهب فانك على
غير اهله المدينه فنزل على عيم قال فيمنما نحن نتحدث
اذا خرجت نار بالحرق فاجم الى عيم فقال يا عيم اخرجت
فصغرت نفسي ثم قار فاجلسها حتى ادخلها الباب الذي خرجت
منه ثم اقم في اثرها ثم اخرج فلم تضطرب ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال الدين مرتب معانيه اول الخطبة والمراد بها
الملك وهدي دين الاسلام اي عماده وقوامه ومعظمه كال
عرفه فالحرص مجازي بل حقيقي نظرا لما لا يقهر وهو معنى
النصيحه فانها لم يبق من الدنيا شئ النصيحة هي لغة
بضم النون مصدر نصي و قيل الاول اسم مصدر والثاني
مصدر وهما لغة الاخلاص والتصفية من نصي له القول
والعمل الاخلاصه ونصي العسل صفيته سبتهوا تخليص
الناصي قوله عن العسل بتخليص العسل عن شوائبه ومن النصي
بفتح النون وهو الخياط والمنصى الابر والنصاح الخيط
والناصح الخياط سبتهوا فعل الناصي فيما يتخذه من صلاح
المنصوح ولم تشعبه بما نسده الابر ونصم من عرف الثوب

وخلفه ونصحه له ان يصح من نصيحتي وشرعاً لا هو الذي
 عن العشر المنصوح وايتار مصلحته ومن ثم كانت هذه الكلمة
 مع وجازة لفظها كلمة جامعة معناه باختياره لغرض المنصوح له
 بل ليس في كلام العرب جمع منها ومن كلمة الفلاح لخير الدنيا
 والاخرة وذلك هذه الجملة على ان هذه النصيحة هي من
 واسلاما وعلى الدين تقع على العمل كما تقع على القول
 فلا معتر السامعين النصيحة لمن فيه اشار الى ان للعالم
 ان يكل فهم ما يلقيه السامع فلا يزيد له في البيان حتي
 يساله لتسقى نفسه حينئذ اليه فيكون اوقع في نفسه
 مما اذا هم من اول وهله قال صلى الله عليه وسلم بالائمة
 وفي الشكر عنه وتوكل الجاد في صفاته ووصفه بجميع
 صفات الكمال والجلال وتذره عن جميع النقائص وما
 لا كال فيه من الاوصاف والقيام بطاعته وتجنب معصيته
 والحب والبغض فيه وموالاة من اطاعه ومعاداة من
 عناه والرغبة في محابه والبعد عن مسا خطه والاعتراف
 بنعمته وشكره عليها والدعاء الى جميع ذلك وتعليمه والا
 خلاص فيه عن وجل عن كل نقص ووصف ليس يبالغ

في الكمال

في المطلق ايضا وغاية حقيقة هذه الاوصاف
 راجعة الى العبد في نفسه نفسه والا فهو تعالى غني عن
 نصح الناس في ثم النصيحة الواجبة من ذلك هو اسد
 غناية الناصح بايثار محبة الله تعالى بفعله جميع ما
 افترض اجتنابه جميع ما حرم والنافله بما عدا ذلك
 والكتابة مفرد مضاف فيعم سائر كتبه المنزلة بان يؤمن
 بانها من عنده وتنزيله وتميز القرآن بالله لا يشبهه شيء
 من كلام الخلق ولا يقدر احد منهم على الاتيان بالكشف
 بمثل آية سورة منه وبان يتكلم حق تلاوته حسوا
 وتدبرا ورعاية لما يجب له مما اتفق عليه القراء ويذب
 عنه تأويل المحرفين وطعن الطاعنين ويصدق بجميع
 ما فيه ويقف مع احكامه ويتفهم امثاله وعالومه
 وينشرها ويبين عن عمومها وخصوصها وناسخها
 ومنسوخها ومطلعه ومفيدة وظاهره ومجمله ونحو ذلك
 ويعتني بمعاوضه ويفكر في عجائبه ويعمل بحكمته
 ويؤمن بمشابهة مع التنزيه عما يوهمه ظاهره مما لا
 يليق بعظم جلال الله وعلي كماله تعالى عما يقول الظالمون

والجاحدون علو الكبير ^{ويعسك عن الخوض في تفسيره}
مادام حجة حق ثبته ^{الأنه} ويدعوا الى جميع ذلك ^{وخص}
عليه ويرغب الناس في مشا بقهم اليه ^{والمسألة بتصد}
رسالة والايمان بجميع ما جاء به وطاعة في امرة ونهي
ونصرة حيا ومينا ومعادات من عداة وموالاة
من والاة واعظام حق وتوقير واحياء سننة بنشرها
وتصحيحها ونفي التهم عنها واستشارة علوها في معانيها
والامساك عن الخوض فيها بغير علم والدعاء اليها والتططف
في تعليمها واظهار اعظامها واجلالها واحلال اهلها
من حيث انفسهم اليها والى ما دابها وعند قرائها
ومحنة الة واصحابه ومجاينة من ابتدع في سننة وانقص
احدا من اصحابه والدعاء الى جميع ذلك سرا وعلنا طاهرا
وباطنا ^{وكلية المسلمين} وهم الخلفاء ونوابهم بطاعتهم
فيما يوافق الحق كالضلالة خلفهم والجهاد معهم واذا
الضدقات اليهم ان طلبوها وكانوا عادلين وتركوا الخروج
عليهم وان جاروا والدعاء بالصلاح لهم ومعانيتهم
عليه وتبنيهم وتذكيرهم بالله واحكامه وحكمه
ومواعظ

وَمَوْحِشَةٍ لَّكِنْ بَرِّقَ وَلُطْفٌ وَأَعْلَافُهُمْ مَا عَقَلُوا عَنْهُ
وَلَمْ يَبْلُغْهُمْ نَمَّ مِنْ حَقِّهِ الْمُسْلِمِينَ وَتَأَلَّفَ قُلُوبَ النَّاسِ
لِطَاعَتِهِمْ وَعَدَمَ إِغْوَايِهِمْ بِالنَّشَا كَاذِبِيهِمْ وَالْعِلْمَا
بِقَبُولِ مَا رَوَوْهُ وَتَقْلِيدِهِمْ فِي الْأَحْكَامِ وَاحْسَانِ الظَّنِّ
بِهِمْ عِلَالَتُهُمْ وَتَوْفَرُهُمْ أَوَالِ الْوَفَا بِمَا يَجِبُ لَهُمْ عَلَى الْكَافَّةِ
مِنَ الْحَقِّوْقِ الَّتِي لَا تَخْفَى عَلَى الْمَوْفِقِينَ وَعَامَّتُهُمْ بِأَشْرَدِهِمْ
لِمَصَالِحِهِمْ فِي أَمْرٍ آخِرٍ تَهْمُ وَدُنْيَاهُمْ وَأَعَانَتُهُمْ عَلَيْهِمَا بِالْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ وَسَرَّعُوا رَأْيَهُمْ وَسَدَّ خَلَايَاهُمْ وَدَفَعُ الْمَضَارِّ
عَنْهُمْ وَجَلَدَ الْمَنَافِعَ إِلَيْهِمْ وَأَمَرَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُمْ
عَنِ الْمُنْكَرِ بِشَرْطِهِ الْمَقْرَرِ فِي مَحَلِّهَا وَتَوْفَرُ كِبَرِهِمْ وَحَمْدُهُ
صَغِيرِهِمْ وَتَعَهَّدَهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَتَرَكَّ غَشِيَتَهُمْ
وَحَسَدَهُمْ وَأَنْ يَحِبُّ لَهُمْ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَيَكْرَهُ
لَهُمْ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الشَّرِّ وَالذِّبُّ عَنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ
وَحَتْمُهُمْ عَلَى التَّحَلُّقِ بِمَجْمُوعِ مَا مَرَّ فِي تَفْسِيرِ النَّصِيحَةِ اقْتِدَاءً
بِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بَلَّغَتْهُمْ
بِلَاغَتِهِ النَّصِيحَةَ الَّتِي أَنْشَرَتْ بِدُنْيَاهُمْ وَلَمْ يَبَالِكْ
بِذَلِكَ وَكَانَ السَّلَفُ إِذَا ارَادُوا النَّصِيحَةَ أَحَدٌ وَعَظُّوا سَرًّا

حتى قال بعض من وعظ اخاه سيدا من نصيحه من
وعظ على رؤس الناس فانما ونحوه ومن ثم قال في فضل
الامن يسترو نصيحته والفاجر يهتك ويغير ثم هي قد
تجب على الكفاية كما يعلم من اقسامها التي ذكرناها
لعم شروط وجوبها بقسميه ان يامن حوفي ضرره
في نفسه او نحوها لا العلم بقبول النصيحة لما صرحوا به
من وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان علم
انه لا يسمع له ومن ثم ندب له السلام ولو علم من علمه
انه لا يرد **رواه مسلم** منفردا به عن عمه وليس له في صحيحه
سواه واخرجه البخاري تعليقا لان في روايته ليس
على شرطه وورد عن غير مسلم كابن عمر من طرق لا بأس
بها وكافي هريزي رضوا الله عنهم ثم هذا الحديث وان
او جز لفظا لكنه اظن فائدة ومعنى لان ساير السنن
واحكام الشريعة اصولا وفروعا داخل تحتها بل
تحت كلمة منه وهي لكاتبه لانه اشتمل على امور الدين
جميعا اصولا وفروعا وعملا واعتقادا فاذا امن به
وعمل بما تضمنه على ما ينبغي على ما اشير اليه في النصيحة

او قد تجب ١٢

فقديح الشريعة بأسرها ما فوطنا في الكتاب من شيء
 وهذا على من قاتل النبي ربيع الإسلام الحديث القاص
 عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال أمرت أي أمر في الله تعالى إذ ليس فوق
 رتبته صلى الله عليه وسلم من يأمرك الله عز وجل ومن ثم لم يأت
 فيه احتمال ويأتي في قول الصحابي أمرنا أو نهينا لأن
 قوة من يمكن إضافة الأمر إليه غير النبي صلى الله عليه وسلم من نحو
 خليفة ومعلم ووالد ورئيس لكن لما كان بعد هذا وكان
 الظاهر من حال الصحابي أنه لا يطلق ذلك إلا إذا كان الأمر
 أو الناهي هو النبي صلى الله عليه وسلم كان الأصح أن يكون حكم
 المرفوع ونه قال أمرنا أو نهانا النبي صلى الله عليه وسلم وحذف
 الفاعل هنا تعظيما من قولهم أمر بكذا ولا يذكرون الأمر
 تعظيما له أو تعظيما أن أي بان لأن الأصل في أمر أن يتعدى
 لمفعولين ثابتهما محرفا فكم ترك الخير قليل ^{الباقي} قابل
 أي عمدة الأوثان منهم دون أهل الكتاب
 لأنهم يقولون لا اله الا الله ثم يقاتلون ولا يرفع عنهم
 السيوف حتى يروا بالشهادتين قال الخطابي لكنه إنما يحیی

في رواية أبيه من لا يقتصرها على الله إلا الله على
رواية ابن عمر مراد بهم جميع الكفار وتاركوا الصلاة
أو الكاه وان كانوا مسلمين كما دل عليه الحديث وباتي
موضحا في شرحه بتخصيص جمع من الشراح بما قاله
الخطابي وهم لما عرفت وانما لم يدرك الجمع اللفظ
الناس قد يشملهم كما قاله الجوهري وسأله صلى الله عليه
وسلم عامة لهم اجماعا لانه لم يرد انه صلى الله عليه وسلم
قاتل نوعا منهم داعيا لهم للتوحيد كما فعل ذلك بالناس
وانما جازم جماعات منهم كجن نصيبين وغيرهم اسلموا
على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير قتال
والله الله وان محمد رسول الله مر في بحث الاسلام الكلام
على الشهادتين وما يشترط فيهما فراجع وصحح هذا
ان الاتي بهما مومن حقا وان كان مقلدا بالمعنى الذي قرره
ثم في بحث الايمان مع دليله قال المصنف وهو مذهب
المحققين والجاهل من السلف والخلف واشتراط
لعلم ادلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بها والامكان من
اهل الفضل حظا ظاهرا فان المراد التصديق بالحمد
وذكره.

ولا نه صلى الله عليه وسلم انه بالتصديق
بما حابه ولم يشترط المعرفة بالدليل وقد بظاهر بهذا
الحديث في الصحيح يحصل بموجبها التواتر والاعا
القطعي انتهى حتى تقوم الصلاة ايها وبنها على
الوجه ما يورده وهو ان عليها كما مر بسطر وفيه دليل لقتل
تاركها لغير الجاحد لوجوبها وهو ما عليه اكثر العلماء لانه
غير الامر بالقتال الفعلها فيما لم يفعلها فهو مقاتل وجوباً
ولم يقر من قتاله قتله غالباً او احتمالاً فدل على جواز بل
وجوب قتله وسياق الحديث وان كان في الكافر لكن المسلم
اولاً منه بذلك لانه تركها مع اعتقاده وجوبها بخلاف الكافر
الا صرح ايضا الغاية هنا في معنى الشرط فحينئذ فكيف القتال
مشروط بالشك دتين واقام الصلاة وايتا الزكاة والمشروط
ينبغي باقتفاء احد مشروطه فاذا انتفا فعل واحد القتال
المتقضي لجواز بل وجوب الفصل كما مر حتى توموا الزكاة
او مستحقها ومثلها في قتال المتنعين منها بغير شرايع
الاسلام وانما يقتل بان تاركها يقتل وان قال بجهالة
لانه لو منع امكن تحصيلها منه بالقتال الا ان يمكن تحصيلها

فيما لا يفتي في الجاهل ما لا يفتي في
الامر بخلافه ولا في

الصلاة ٣

تخليص

تخليص

بلا قال في حقه: القائل حينئذ اذ لا ضرورة انية
 بخلافه في تكرار الصلاة لانه اذا لم يمكنه ان يتفادها
 منه فغلطت عقوبته بالقتل لم يتب بان يصلي فاذا
 اثرها على ان المقام لها لان فعلهم متوقع لانه
 علم اجابة بعضهم فغلبهم لشروطهم او يتصور
 غفر الله لك علوا ذلك جميعا في اوابه قولا كان كالشهاد
 او فعلا وقولا وهو الصلاة او فعلا محضا وهو الزكاة
 عصموا امنوا وحفظوا ومن اعصمت بابه اي استعنت
 بلطفه مع عصيته والعصام ما يربط في القرب بمنعه
 سبلا في ما فيها مني ما هو واما هو وهي كل ما يصح ايراد نحو
 البيع عليه واريد بها ما هو امر من ذلك حتى تشمل
 الاختصاصات ولا ينافي ما تقر من توقف العصمة على
 هو لا الثلاثة ما هو معلوم بالضرورة انه صلى الله عليه وسلم
 ولا ينافي ما تقر من توقف العصمة كان يعصم الله المؤمنين
 ومن ثم اشد تكبيره على اسامه لقتله من قالها ولم يشترط
 على مريد الاسلام التزام صلاة ولا زكاة بل روي عن ائمة
 قبل اسلامه بشرط لا صلاة ولا جهاد ومن

خفي
 وهذا

استغنى

لا يكره

يصل

٩١
يصلح للسلطان ومن أشبه طاب من غيره ركوع
ومن قال أحمد بن محمد بن علي الشافعي القاسد شعر
يوم شرابيع الاسلام كلها وخبره بكن صلى الله عليه وسلم
يقبل من اجابه الى الاسلام الا باقام الصلاة اتياء الزكاة
الحديث ضعيف جدا او وجه عدم المناقاة انه وان كان يقبل
مجرد النطق بالشهادتين لكنه لا يعرف من نطق بها على ترك
الصلاة ولا زكاة ومن ثم امر معاذا لما بعثه الى اليمن
ان يدعوهم اولا الى الشهادتين وان من اطاعهما اعلم
بالصلاة ثم بالزكاة وبهذا علم الجمع بين هذا الرواية
ورواية ابي هريرة الآية المفيدة بمجرد النطق بالشهادتين
لان معناه كما عرف انه بها يعصم ويحكم بالسلامة ثم ان
شرابيع الاسلام وظاهره والا فونك والنعمة وزعموا
انه يقابل بالثلاثة ابتداء التزما وفعلا فيكون حجة على
خبر الكفار بالفروع منظر فيه بما في خبر مسلم يوم خبر
فحين اعطي الراية ثعلبي ثم قال علي ما اقاتلهم قال علي
ان شهيد وان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فاذا
فعلوا ذلك عصى منكر ما هم واموالهم البقرة فاجل

مجرد الاجابة اليهما بما تضمنه غرض السؤال الا
 وهذه الامتناع من الصلاة او تركها بعد الاسلام كما
 في الصحابة في قضية الانية فعلم انه صلى الله عليه وسلم
 كان يعصم كبر الشهادتين ثم ان اقامه الصلاة واتوا الز
 والالم يمنع من قتالهم الا بحق الاسلام بعد عصم
 دمه ولا قتاله وفسر هذا الحق في حديث بانه ترك بعد عصم
 او كونه بعد ايمان او قتل النفس التي حرم الله تعالى وقضية
 ان الزاني والقاتل تباح اموالها وليس مراد ان تملك
 الكافر عليها وبه يد على من قال فيه دليل على كفر تارك
 الصلاة لان مفهومه انهم ان لم يفعلوا ذلك لم يعصموا
 من دماهم واموالهم بحق الكفر لان حق الاسلام ولو بعد
 الا وما بعدها يخالف ما قبلها انتهى على انه يلزم عليها
 كفر ترك الصلاة الزكاة وهو ضعيف جدا وايضا فلا يحتاج
 لهذا التكليف لو سلمت صحته لما في حديث مسلم من
 التصريح بكفر تارك الصلاة لكن حمله الجمهور على
 المستحل ثم الحكم عليهم انما هو باعتبار الظاهر واما
 باعتبار السر في امرهم ليس الى

أي تسابوا طعنهم وسبواهم
 اذ هو من وحده ما فيها من ايمان ونفاق
 وغير ذلك من اخلص في امانه جاز جزاءه ولا
 اجر عليه في الدنيا احكام المسلم وكان في
 الامن من اسوانه كافرين فرب عاص في الظاهر يصادف
 عند الله خيرا وبالعكس ومن ثم صح انه صلى الله عليه وسلم
 قال انكم لتختصمون الي ولعل بعضكم الان بحجة من بعض
 الحديث وقال اخن تختم بالظواهر والله يتولى السرائر
 وقال ما مرت ان اسوق عن قلوب الناس ولا يظنونهم
 قال فهلا شققت على قلبه الحديث وقال تعالى فان تابوا
 اي سموا واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم
 وفي الاخرى فاحوانكم في الدين وما فهم منها من ان
 من ترك واحدة من الثلاثة لا يخلى سبيله وليس باخ
 له وافق الحديث الذي يخبر به وبهما قول الشافعي
 وما لك رضي الله عنهما يقتل تارك الصلاة وان اعتقد
 به كما هو ويرد قول المرجعية انه لا يضر مع الايمان
 شيء كما لا تنفع مع الكفر طاعة ووجه الاحاديث

دليل الضاع على ان من اظن اسلام اسير الكفر قبل
 اسلامه ^{فان} ما ذهب اليه الجمهور وقا ما لك
 واحد لا يقبل توبة الزنديق ولا صاحبنا فيه خمسة ^{او} ^{المتفق}
 اصحها قبول توبته مطلقا وان تكذبت او كانت تحت
 او كانت داعية الى الضلال ^{رواه ابو حنيفة} ^{في الزكوة}
 جميعهم مسلم ما عدا قوله الاجمعي الاسلام وعجيب من
 المصنف مع شدة تحقيقه وحفظه كيف كيف او هم ان كل
 من الشنخين خرج جميعهم وهو حديث ضعيف مشتمل
 من قواعد الدين على مهماتها كما ظهر ما قرنا في شرحه
 وما ياتي ايضا وفيه بيان واضح ان الايمان اجزاء وشع
 منها ما هو فرض على كل مكلف في كل حالته وهو الاولي
 او في بعضها وهو الثانية وما هو فرض على بعض الامم
 ولو غير مكلف وهو الثالثة والمراد بوجوبها على غير
 المكلف وجوبها في ماله والمخاطبة بخراجها منه ^{والثانية}
 ان لم يكن حنفيا اخرجها قولا وان منعه الامام ^{والثالثة}
 مستفيد من ان تلك الثلاثة انه يلحق بكل واحدة منها فكونه
 جزءا وشع ^{الايمان} ما هو في معناه وفي زيادته على

أبي هريرة الذي روى عنه أيضا امرئ أن أقاتل
 الناس في مشهدهم وإن لا اله الا الله ونؤمن بآياته وما جئت
 فاذ افعلوا ذلك عصموا مني دماهم ومالهم الا جملتها
 وفي رواية حجة الله لا اله الا الله فمن لا اله الا الله
 ثم يسمي إلى حرجه وخرجه مسلم عن جابر بهذا اللفظ وزاد
 ثم قرأ فذكرها ان قد كرست عليهم بمصيطروا على
 حديث انس الذي رواه مسلم وان كان الاخر فيه زيادا أيضا
 وهو امرئ أن أقاتل المشركين حتى يشهدوا أن لا اله
 الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وإن يستقبلوا قتلنا
 وإن كانوا ديمتنا وإن يصلوا صلاتنا فإذا فعلوا
 ذلك حرمت علينا دماهم ومالهم الا بحقها لهم
 ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وليس في الأحاديث
 الثلاثة ذكر الصور والجمع مع ذكرهما في حديث جابر
 السابقي والذي بعده فيحمل أن هذه الثلاثة كانت قيل
 فرضهما وحينئذ فيستفاد من ذلك الحديثين ضم الصور
 والجمع إليهما في هذه الأحاديث فيعطيان حكمه من المقابلة
 بينهما والعصمة ليعلم ما على أن لا اله الا الله

بقوله في حديث ابن هزير وما جبه فانه شايد
 وغيرهما من سجع - عليه من دينه صلى الله عليه وسلم بالضرورة
 وبهذا يروى ذلك لتكليف وتبسيط الامر ثم راي المصنف
 صرح بذلك فقال بعد التلاوة ...
 لا بد مع هذا من الايمان بجميع ما جابه صلى الله عليه وسلم
 كما في رواية ابي هريرة ويومئذ ما جبهت به انتهى ويحمل
 التعميم على ما ذكرته من المعلوم بالدين بالضرورة لما مر
 في بحث الايمان في حديث جبريل وما حكي عن سفيان
 بن عيينة ان حديث ابي هريرة كان اول الاسلام قبل
 فرض الصلاة والصيام والزكاة والحج ...
 انما صحى صلى الله عليه وسلم بالمدينة بل لم يصح ...
 الا في فتح خيبر سنة سبع على ان قوله عصموا مني صريح في
 انه كان قورا بالقتال وهو لم يوهبه الا بعد وصوله
 الى المدينة واقامة فيه نحو السنة هذا من العجائب
 ابن عمر الذي ساقه المصنف فرض في قتال جابه الزكاة
 يبلغه ابا بكر وعمر رضي الله عنهما مع ...
 واختلافهما فيه فاستدل ابو بكر بالحديث ...
 فقال

في هذا منقول عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن
 بانه انه قال قول الله لا اله الا الله
 مع الشهادة الاخرى للقطع بان سر لا تكفي وحدها
 وانها لتلازمها اعتبارا بحدتها عن الجمع ولعل
 ابو حمزة قد مر به في شرحه ما لم يرض او سزا وكان سزا
 اذ ذاك لم يرد في رواية ابن خزيمة في صحيحه وغيره ان
 ابا بكر استدل بحديث ابن عمر قال ائمة الحفاظ اخطأ
 ولم يكن حديث ابن عمر عنده منه شيء والامحج الى
 الاستنباط والقياس من السابقين وبهذا يعلم ان
 علم ابي بكر رضي الله عنه وروى استنباطه وقياسه الصحيح
 في ان قال في رك الصلاة كان مجمعا عليه بين الصابي وفي
 ان العموم الذي احج به عمر مختص بالقياس فانه فيها
 وافق هذا النصرون عمر مع ما علم من موافقة الكثير
 للتخصيص ليمتاز عليه ابو بكر في اخص الاوصاف واجلها
 وهو العلم وقد بسط الكلام على علمه وموافقته وعمر
 في الصواب المحرر لاخوان الشياطين والابداع والضلال
 والزندقة هذا ولا بأس بعشيرة قضيت بينهما ذكر فانه

وقع فيهما خبط وخفاء
 صلى الله عليه وسلم
 بعض العرب في الزكاة لبعضهم فغرم ابو بكر
 قتال الجوع غارة عمر في المانعين واستدل كل منهم
 بما امر وكان الحق مع ابي بكر كما تقر به من يدرون منهم
 من عاد الى ما كان عليه من عبادة الاوثان ومنهم من تابع
 مسيلمة في دعوة النبوة كني حنيفه وقبائل غيرهم ومنهم
 من تابع الاسود العنسي في دعوة اياه باليمن ولم
 يبق من بني عبد الله فيه في بسط الارض الا مسجد
 مكة والمدينة ومسجد نحو ثمان مائة من البني
 الازد محصورون الى ان فتح الله تعالى اليهم فقتل مسيلمة
 اللعين وما نعو الزكاة منهم من انكر فرضها ووجوب
 ادائها الى الامام وهو في الحقيقة اهل بيته ولم يدعوا به
 حينئذ لدخولهم في غمار الردة فاطلقت عليهم
 ومن ثم لما انفرد البغاة في زمن علي كرم الله وجهه سمو
 بغاة ومنهم من سمى بها لابي بكر لان رؤسائهم
 منعوهم وهزمهم الذين وقعت فيهم المناصرة

السا بين مصونه اي ابو بكر فوافق على
 قتالهم تقلد الان الحجة من محمد بن ابي
 النضر عن الدليل الذي دس به كرو قد زعم
 من كراهة الله له ولاد من من الرافضة واسر ما لهم
 البهت والتدبير قتاله اياهم كان عسفا وظلما وانزولا
 من سبي المسلمين مع وجود شبهة قامت عندهم يعززون
 وترفع السيف عنهم وهي قوله تعالى خذ من اموالهم
 صدقة الية فالخطاب خاص به صلى الله عليه وسلم وهذا
 الزعم واضح البطلان لما مر ان منهم من ارتد عن دينه
 منهم من انكر الشرايع كلها فلهذا لا هم
 الذين راي ابو بكر سبيهم ووافق الكثر الصحابة رضي الله
 عنهم ومنهم على كرم الله وجهه الواجب العصمة عندهم
 فانه استولر جارية من بني حنيفة واولدها محمد بن الحنفية
 الذي يرغم بعض الرافضة الواهية قال الخطابي ثم انفق
 عن الصحابة مني اجمعوا على ان المرتد لا يسبي ومن ثم
 لما سئلوا عن سبيهم سبيهم لكن امتنع من اصحاب
 من من سبي اولاد المرتدين وهو قياس

وليس من الصحابة ولا من
 ولا من الصحابة ولا من

من قول من قال من اصحابنا افسهم الكفار
الخطاب النبي صلى الله عليه وسلم لما نعى
الزكاة مع بقاء ايمانهم ارادة لمعناها اللغو او مشاركتهم
اهلها في منع حقوق بعض الدين وما ذكره في الآية
جهلا منهم فان خطاب القرآن اما عام نحو كتب عليكم الصيام
واما خاص به صلى الله عليه وسلم وهو ما صرح له فيه بذلك
مخوفتهم به باقاة لخاصية كل من دون المؤمنين فان لم
يصرح له بذلك عمداً مخوفهم الصلاة لدلوك الشمس فاذا
نزل القرآن الآية ومنه خذ من اموالهم صدقة الآية فالامام
بعد من له فيه قابلية خطابه تعليم الامر
ومن هذا قوله تعالى يا ايها النبي اذ اطلقتم النساء فحارب
بالنساء خصوصاً والحكم عموم ما بل قد يحتاج الى بيان
مخوفان كنتم في شك الآية وما ذكره من المنطوق وغيره مثال
بطاعة الله ورسوله اذ كل ثواب مقيد بعمل كان في منه
صلى الله عليه وسلم باق غير منقطع وسين خذ الزكاة الدنيا
لمودتها باليمن والبركة في ماله ويرجى انه يستبد بها تعالى
له لا يقال انكار فرض الزكاة كفر فكيف مرانهم لبعاءة لا نأفوا
هذا

هذا هو ما نرى في كتابه صار معلوما من الدين
 بانه من عند الله تعالى انما هو في ذلك
 الزمن من عهدهم بالاسلام فيهم واحتمال النسخ
 على ان انكار المعلوم من الدين بالضرورة في زمان من
 قريب "لنعمه" سلام ومن لم يجالط المسلمين لا يكون
 كفا وهذا هو من قول القاضى عياض ان منكرى وجودها
 من قسم المرتدين الا ان يريد ما قرناه في معنى ذلك لكنه
 بعيد من قوله ان ابا بكر قال لهم تكفهم تكفهم استفيد
 مما مر عن عمر من موافقة ابا بكر على القتال والسبي ثم
 سببه الله لما استخلف ان الامام المجهول العادل اذا
 امر بامر او حكم بحكم اعتقه صوابا لزم المحدثون وان
 راو خلاف رايه وغيرهم موافقة وان عمر وافقه على
 القتال ظاهر او باطنا وعلى السبي ظاهر فقط بدليل رده
 بعده ويحتمل انه كان موافقا عليه باطنا ايضا ثم لعين
 اجتماعه وان سلمنا انهم اجمعوا مع ابي بكر عليه بنا
 على ان انقضض العسر شرط في حجة الاجماع على الذي
 يحل في غير الاجماع على السبي ولا على عدمه وعليه فلا وجه

أوجه

على كفرهم

انهم

منع تغير اجتهاد عمويانه ^{بعدة في القارة} مع اي يكثر ^{الشيء} هو الاصل ووصو جماعة لانه حيز علم واختار اخره منع صرفه كما عوا الشايخ على سنة العلماء من المحررين ^{منه} لان الحار صار كالكلمة الواحدة واعتدض باله ^{بعدة} الاصل والحال معا في كلمة وفي لفظة ههه اذ وقعت فاعلا فاننا تعري اعراب المضاف اليه نظر الاصل ويمتنع من الصرف نظرا للحال ونظير حتى انتهى ويحارب بان الممتنع رعايتهما فن جهة واحدة لامن جهتين كما هنا وكان الحامل عليه الخفة واشتهار هذه الكنية حتى نسى الاسم الاصل بحيث اختلفوا فيه اختلافا كثيرا وسبب تلقيبه بذلك رواية بن عبد البر عنه انه قال كنت احمل يوما ههه في مي فرائي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذه فقلت ههه فقال يا ابا ههه وفي رواية ابن اسحق وجدت ههه حملتها في مكي فقلت لي ما هذه فقلت ههه فقلت يا ابا ههه وخرج بعضهم الاول وقبل كان يلبس ثوبا ^{بعدة} وقيل كان يحسن وقيل المكنى له بذلك ^{بعدة} في اسمه .

١٠٠
عن أبيه على خمسة وثلاثين قولاً أصحها كما قاله
المصنف ذكره ابن أبي عمير هذا الحديث روى ابن اسحق
عنه ابن أبي عمير في الإسلام عن علي بن الحسين بن علي بن
صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
مع الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لا زمة الملازمة الثامنة
رغبة في العلم راضياً ببيع بطنه وكان يدور معه حيث
ما دار ومن ثم كان أحفظ الصحابة رضي الله تعالى عنهم
وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه حرص
على العلم والحديث وقال قلت يا رسول الله إن سمعت منك
حديثاً كثيراً أو أحياناً أنساها فقال البسط ردك فبسطه
فضمه فضمه ثم قال ضمه فضمته فما نسيت شيئاً بعده
قال البخاري روى عنه أكثر من ثمان مائة ما بين صحابي وتابعي
استعمله عمر بن الخطاب ثم غزاه ثم اراده على العمل فابى ولم
يزال يسكن المدينة وبها توفي سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين
عمر ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع وما استهوانه بقرب
عنه لأن لا أصالة وإنما ذكر صحابي آخر اسمه حماد روى له
في نسخة ثمانية وأربعين وبعون حديثاً اتفقوا منه على

ثلثايه وخمسة وعشرين وأربع الف ثلثايه وعشرين
 ومسلم عليه وتسعين الف ثلثايه وعشرين
 يقول ما من شيء إلا وله حظ من الخير والشر
 عند نزوله وشمس لمن بعدهم لما هو معلوم من الدين
 بالضرورة ان هذه الشريعة عامة الى يوم القيمة
 دائما على كل تقدير فإدام منها عنة حتما في الحرام ونهيا
 في المكروه وإلا لا يمثل مقتضى الاستصحاب جميع جزئياته
 والاصدق عليه انه عاصر ومخالف وايضا فتترك المصلحة
 هو استصحي حال عدمه ولا استمرار على عدمه وليس
 في ذلك الاستطاع حتى يسقط التكليف ونظيره
 بان الداعي للمعصية قد يقوى حتى لا يسقط
 عنها ويرد بان هذا نادرا فلا يعود عليه وان شاء الله
 كثير من مجتهدي الطاعة ولا يقوى على ترك المعصية
 فخرج نحو اكل المبيحة للاضطرار وشرب الخمر لاساعة
 اللقمة والاكراه والتلفظ بحكمة الكفر للاكراه لعدم
 هذه حينئذ وما امر تكلم به فانوا في الواجب
 في المندوب منه ما استطاع من اطيع الله

اضرابه والودم

اجزاء من الع في الوجود وذلك بتوقف على شرط
 واسبب لغيره الفاعل نحوها في الاستطاع
 وبعضه لا يستطاع فلا جزم في سبب التكليف بما لا يستطاع
 معناه ان الله اخبر انه لا يكلف نفسا الا وسعها والاضاف
 يضر به انه امثال الامر المطلق مع الايمان بالمستطاع
 الصادق عليه اسم كهم وركعتين واقل متمول في ضم
 وصل وتصدق فان قيدا ووصف لم يصدق الا امثال
 الابالتيان به جميع قيوده او اوصافه وان كان من
 اشق التكليف وهذا من قواعد الاسلام المهمة ومما
 اوتيه صلى الله عليه وسلم من جميع الكمالات لا يدخل فيه ما لا
 يحسن به حكام وربه او بالاية الموافقة لم يخضر عموم
 قوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
 فانتهوا فاذا عجز عن ركن او شرط نحو وضوء وصلاة او
 قدر على غسل او مسح بعض اعضاء الوضوء او التيمم واستر
 بعض او على بعض الفطرة لا الرقبة في الكفارة لانها
 بدلا او بغيره الفاتحة او ازاله بعض المنكرات باليمن
 بغيره من وجوب القضاء تارة وعدمه اخرى

كضم

جامع

للعمدة ٣

سرا

١٠١

كما هو مقرر في الفروع وتؤخذ من هذه القواعد المشهورة
 ان ذرا الفلاسفة لا يمنع المصالح فاذ العارض مصلح
 ومفسد قدم معه فان اعتنا الشارع بالمنهيات اشد
 من الامورات كما علم مما تقرر ومن ثم سوي في ترك
 الواجبات في مفسده كالقيام في فرض الصلاة ونظر رمضان
 والعدول الى التيمم ولم يسامح في الاقدام على منهي خصوص في الكفا
 الا اذا اخيفت الضرورة وقد تراعى المصلحة لعلتها على
 المفسد ومنه الصلاة مع اختلال بعض شروطها فان
 فيها مفسده هي الاخلال باجلال الله عزان بنا حتى الا على
 اكل الاحوال ومع ذلك يحذر فعلها لعدم المصلحة بها
 وكالكذب للاصلاح فانه جائز لان مصلحة حينئذ تبرر
 على مفسدة وهذا النوع راجع في الحقيقة وركاب
 اخف المفسدتين ثم هذا الحديث موافق لقوله تعالى
 فاتقوا الله ما استطعتم واما واتقوا الله حق تقاته
 فقبل منسوخ والاصح بل الصواب وهو جرم المحققون
 ان تلك مبتنية لهذه قال المصنف في التمهيد هذا على
 تفسير حق تقاته باقتبال الامور واجتناب ما ينافيها على

المشهور

المشي من نفسه بان يكر فلا يشي ويطاء فلا يعصى
 فالوجه الفسخ فان هذه لما ذكرته من نصيبه صلى الله
 عنهم منها وقالوا بنا يطيق ذلك فنزلت تلك ولتوقف
 المأمور به على فعل يخالف المنهي عنه فانه كفر مخصص
 قال في ذلك فانوامنه ما استطعم وفي هذا فاجتنبوا
 وعن احمد رضي الله عنه انه لو حذر الحديث ان النهي اسد
 من الامران لا يرخص في شيء منه والامر مقيد بالاستطاعة
 وقريب من هذا قول بعضهم اعمال البر يحلها والافعال
 والعاصي يتركها الا صديق وقيل ترك المنهي على فعل
 الطاعة اما ان يتركه نوافلها والا فجنس الواجب يكون
 العرفية مطلوب بالذات افضل من ترك المحرم لان المطلوب
 عدمه ومن ثم لم يحج ثبته ولذا كان ترك الواجب قد
 يكون كفرا كترك التوحيد بخلاف ارتكاب المنهي فانه لا يقتضي
 الكفر بنفسه انتهى وفيه نظر فانما وجه تقديم ما بعدها
 على ما قبلها ان النهي الصادق من صلى الله عليه وسلم
 لما كان من السوال عنهما هل يقتضيان التكرار
 مثلا وان كان كثر الجواب فيضاهي ذلك قصبة